رسائل جامعية (٦٧)

الاعتصام

لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي

المتوفى ٧٩٠ هـ

تحقيق ودراسة

د. محمد بن عبد الرحمن الشقير

الجزء الأول

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة جامعية مقدمة من الطالب
محمد بن عبد الرحمن الشقير حصل بها على درجة
الماجستير بتقدير ممتاز وذلك في عام ١٤١٤هـ

الاعتصام

الطبعة الأولى

محرم ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - شارع الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - حي الفلاح - مقابل جامعة الإمام - تلفاكس: ٢٧٤٢٨٥٥ - جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ - الخبر - ت: ٨٩٩٩٣٥٦ - فاكس: ٨٩٩٩٣٥٧ - **بيروت** - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - **القاهرة** - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

البريد الإلكتروني: **aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com**

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فقد حذَّر الله عز وجل من التفرق والاختلاف بعد الائتلاف، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٩﴾﴾ [يونس: ١٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٣١، ٣٢].

وذكر الله عز وجل اختلاف بني إسرائيل في التوراة، فقال سبحانه

وتعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَٱخْتُلِفَ فِيهِ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴿١١٠﴾﴾ [هود: ١١٠].

والاختلاف واقع في هذه الأمة أكثر من غيرها من الأمم.

فعن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة، وسبعون في النار، وافترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، فإحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة، وثنتان وسبعون في النار». قيل: يا رسول الله من هم؟ قال: «الجماعة»[1].

وقد أمرنا الله عز وجل أن نعتصم بحبله جميعاً ولا نتفرق، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وبيّن قبل ذلك أن مفتاح الاعتصام وعدم الفرقة هو تقوى الله حق تقاته، فأمر به قبل الأمر بالاعتصام، فقال سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾.

والذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ليسوا من الذين اتقوا الله حق تقاته، بل هم من الذين اتبعوا أهواءهم، وامتلأت قلوبهم بالبغي والحسد والكبر والهوى وغير ذلك مما ينافي تقوى الله.

وقد بيّن الله عز وجل هؤلاء في مواطن من كتابه، وبين السبب الذي لأجله اختلفوا وتفرقوا، فقال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾ [البقرة: ٢١٣].

---

(١) انظر تخريجه في النص المحقق (ص١٥).

فبين سبحانه وتعالى أن الناس كانوا أمة واحدة، فاختلفوا، وأن سبب الاختلاف بينهم هو البغي والظلم.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩﴾﴾ [آل عمران: ١٩].

وبيَّن سبحانه وتعالى أن من أسباب البغي والظلم الْمُوقِع في الاختلاف: الحسد الذي يجعل الحاسد يرفض الحق وهو يعرفه، ويجادل عن الباطل، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾﴾ [البقرة: ١٠٩].

ثم بيَّن أن فريقاً من الناس يعرفون سبيل الرشد ولا يتخذونه سبيلاً؛ استكباراً وعناداً، وهذا من الظلم والبغي، وإن يروا سبيل الغي والضلال يتخذوه سبيلاً، ولذلك صرفهم الله عن طريق الحق جزاءً وفاقاً، فقال سبحانه وتعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ [الأعراف: ١٤٦].

كما بيَّن الله عز وجل أن من سننه في خلقه أن يوقع بينهم العداوة والبغضاء إذا تركوا شيئاً من شرعه ولم يعملوا به، فقال سبحانه وتعالى عن النصارى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المائدة: ١٤].

وقد اختلفت هذه الأمة كما اختلف مَنْ قبلها من الأمم؛ مصداقاً لقوله ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»(١)، وظهرت فيها الفرق التي أخبر

---

(١) انظر تخريجه في النص المحقق (١/ ١٦، ٢/ ٩٢، ٣/ ١٢٨، ١٨٦، ١٨٨).

عنها النبي ﷺ في حديث الافتراق، وادَّعت كل فرقة أنها على الحق وما عداها على الباطل.

ولكن مع وجود هذا الاختلاف والتفرق، فلا يزال في الأمة طائفة منصورة قائمة بالحق، داعية إليه، لا يضرها من خالفها، ولا من خذلها، إلى أن يأتي أمر الله وهم على ذلك.

ولذلك اهتم سلف هذه الأمة بالدعوة إلى الاعتصام بالكتاب والسنة، والتحذير من البدع والأهواء، وكثرت أقوالهم ومؤلفاتهم في هذه المسألة.

فكُتِبَتْ كتب كثيرة في السنة وبيان منهج السلف الصالح، وفي الرد على أهل الأهواء والبدع.

ومن هذه الكتب الكثيرة، كتاب الإمام أحمد رحمه الله تعالى في «الرد على الجهمية»، وكتاب «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، وكتاب «خلق أفعال العباد» للبخاري، وكتاب «السنة» لابن أبي عاصم، وكتاب «السنة» لمحمد بن نصر المروزي، وكتاب «الشريعة» للآجري، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي، وغير ذلك من كتب السلف رضوان الله عليهم.

وبعض هذه الكتب، عُنِيَ فيها مؤلفوها بالكتابة في التحذير من الأهواء والبدع، فألف ابن وضاح القرطبي كتابه «البدع والنهي عنها»، وألف أبو بكر الطرطوشي كتابه «الحوادث والبدع»، وألَّف أبو شامة كتاب «الباعث على إنكار البدع والحوادث»، ولكن اقتصرت هذه الكتب ـ في الغالب ـ على النقل المجرد للنصوص الواردة في التحذير من البدع والنهي عنها، دون تحليل لمعانيها، وتحقيق مسائلها، مما جعل الإمام الشاطبي يقوم بتصنيف كتابه الفذ «الاعتصام»، الذي أشار رحمه الله تعالى فيه إلى هذه الكتب السابقة، ومأخذه عليها، فقال: «وإذا استقام هذا الأصل ـ أي كَتْبَ العلم لحفظ الدين ـ فاحمل عليه كتب العلم من السنن وغيرها إذا خيف عليها الاندراس، زيادة على ما جاء في الأحاديث؛ من الأمر بكتب العلم، وأنا

أرجو أن يكون كَتْبُ هذا الكتاب الذي وضعت يدي فيه من هذا القبيل؛ لأني رأيت باب البدع في كلام العلماء مُغْفَلاً جدّاً إلا من النقل الجلي؛ كما نقل ابن وضاح، أو يؤتى بأطراف من الكلام لا يشفي الغليل بالتفقه فيه كما ينبغي، ولم أجده على شدة بحثي عنه، إلا ما وضع فيه أبو بكر الطرطوشي، وهو يسير في جنب ما يحتاج إليه فيه، وإلا ما وضع الناس في الفرق الثنتين والسبعين، وهو فصل من فصول الباب وجزء من أجزائه، فأخذت نفسي بالعناء فيه، عسى أن ينتفع واضعه، وقارئه، وناشره، وكاتبه، والمنتفع به، وجميع المسلمين، إنه ولي ذلك ومُسْدِيه بسعة رحمته»[١]. انتهى كلامه رحمه الله تعالى.

ويمتاز كتاب الشاطبي من غيره من الكتب الأخرى التي ألفت في البدع بميزات عدة، أهمها:

١ - دراسته للآيات والأحاديث والآثار الواردة في معنى البدعة، والتحذير منها، والأمر بلزوم السنة دراسة تحليلية، قائمة على الاستنباط والدقة في الفهم، والتحقيق العلمي للمسائل التي يطرقها.

٢ - الترتيب العلمي والتسلسلي لموضوعات الكتاب، مما يساعد القارئ على استيعاب موضوعاته، وفهمها.

٣ - قوة الشاطبي العلمية، والعقلية، ورصانة أسلوبه، ودقة عباراته وألفاظه.

٤ - شمولية الكتاب لموضوعه، وجمعه لأطراف القضية التي تصدّى لها، فقد عرَّف البدعة، والمسائل المتعلقة بها، وأسبابها، وذم البدع، وبيَّن سوء منقلب أصحابها، وأن البدع كلها مذمومة، ثم بيّن مأخذ أهل البدع في الاستدلال، وحكم البدع الحقيقية والإضافية، وبيّن أن البدع ليست على مرتبة واحدة، وناقش مسألة: هل البدع تدخل في الأمور العادية أو هي خاصة بالأمور العبادية فقط، وعقد فصلاً مُهِمّاً عن الفرق بين البدع

(١) (١٦/٣).

والمصالح المرسلة والاستحسان، ثم درس حديث الافتراق دراسة وافية من حيث معناه، وما يندرج تحته من مسائل مُهِمَّة، وأخيراً عقد باباً لبيان الصراط المستقيم الذي ينبغي للمسلم سلوكه، وهذا ترتيب دقيق، يدل على عظم فقه صاحبه رحمه الله تعالى.

٥ ـ مناقشته للشُّبَه التي تمسك بها أهل البدع، وجعلوها أدلة لبدعهم، وقيامه بنقضها وبيان خطأ الاستدلال بها، وأنها لا تخفى على الراسخين.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات، معظمها مليئة بالسقط والتصحيف والأخطاء[١]، لا يزال معها الكتاب بحاجة إلى خدمة؛ من ضبط نصٍّ، وتخريج أحاديث وآثار، وتعليق على ما لا بُدَّ منه، وغير ذلك؛ مما دفعنا إلى إعادة تحقيقه، والتعليق عليه، فقام الدكتور محمد بن عبد الرحمٰن الشقير بكتابة قسم الدراسة من بدايته إلى نهاية المبحث الخامس: (قيمة الكتاب العلمية)، وتحقيق الأبواب الثلاثة الأولى.

وقام الدكتور سعد بن عبد الله آل حميّد بتحقيق الباب الرابع والخامس والسادس والسابع.

وقام الدكتور هشام بن إسماعيل الصيني بتحقيق الباب الثامن والتاسع والعاشر، وكتابة الملحق الخاص بالفرق في نهاية الكتاب.

وما سوى ذلك فهو عمل مشترك بين المحققين.

وأصل هذا العمل كان رسائل علمية بجامعة أم القرى، فالقسم الأول هو أطروحه الدكتور محمد الشقير للماجستير، وقد نوقشت بتاريخ ١٤١٥هـ، والقسم الثالث هو أطروحة الدكتور هشام الصيني للماجستير أيضاً، وقد نوقشت بتاريخ ١٤١٣هـ.

وأما القسم الثاني فلم يتم الاتفاق بين دار ابن الجوزي وبين الطالب

---

(١) ولا نستثني من ذلك سوى الطبعة التي قام بتحقيقها الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان فهي أحسن الطبعات السابقة؛ كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

الذي قام بتحقيقه، فقام الدكتور سعد الحميد بتحقيقه، وكان هذا من أسباب تأخير صدور هذه الطبعة.

وفيما يلي وصف لخطة العمل في هذا الكتاب:

فقد قسمنا الكتاب إلى قسمين، تعقبها الفهارس.

* **القسم الأول: الدراسة، وفيه بابان:**

- **الباب الأول:** التعريف بالمؤلف، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عصر المؤلف، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحالة السياسية.

المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية.

المبحث الثالث: الحالة العلمية.

الفصل الثاني: حياة المؤلف الشخصية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه وكنيته ونسبه ونسبته.

المبحث الثاني: مولده ونشأته وموطنه.

المبحث الثالث: محنته وما اتهم به.

المبحث الرابع: وفاته.

الفصل الثالث: حياة المؤلف العلمية، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: طلبه للعلم وشيوخه.

المبحث الثاني: تلاميذه.

المبحث الثالث: ثقافته ومؤلفاته.

المبحث الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: عقيدته.

- **الباب الثاني:** التعريف بالكتاب وطبعاته ونُسَخِه الْخَطِّيَّة، وفي فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالكتاب، وفيه خمس مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: موضوعه.

المبحث الثالث: سبب تأليفه.

المبحث الرابع: توثيق نسبته إلى مؤلِّفه.

المبحث الخامس: قيمته العلمية.

الفصل الثاني: التعريف بطبعات الكتاب، ونُسَخِه الخطِّيَّة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بطبعات الكتاب.

المبحث الثاني: التعريف بنسخ الكتاب الخطِّيَّة.

* **القسم الثاني: النص المحقق.**

منهجنا في تحقيق الكتاب

أولاً: المقابلة بين النسخ:

قمنا بالمقابلة بين النسخ، واتبعنا طريقة اختيار النص الصحيح، وذلك لعدم توفر نسخة يمكن الاعتماد عليها وجعلها أصلاً، مع ملاحظة ما يلي:

أ ـ لا نشير إلى الفروق في لفظ الصلاة على النبي ﷺ، والترضي عن الصحابة رضي الله عنهم، بل نثبت أكمل صيغة وردت في المخطوطات.

ب ـ لا نشير إلى الفروق بين النسخ في:

(قال الله تعالى) و(قال تعالى)، بل نثبت أكمل صيغة وردت في المخطوطات.

جـ ـ بالنسبة إلى الفروق بين نسخ الاعتصام والكتب التي نقل منها الشاطبي، لا نشير إلا إلى الفروق المهمة بينهما.

د ـ إذا أجمعت النسخ على كلمة أو جملة يظهر ـ من غير جزم ـ أنها

خطأ أو فيها سقط، فنثبت ما وجدناه في النسخ في الأغلب، ونشير في الهامش إلى الكلمة أو الجملة التي نظن أنها أقرب إلى الصواب.

أما إذا أجمعت النسخ على خطأ أو سقط جزماً، وكان الخطأ في نقل نقله الشاطبي عن بعض الكتب، ووجدنا الصواب في الكتب التي نقل منها، فنثبت الصواب ونشير إلى ذلك في الهامش.

ثانياً: التعليق:

علقنا على المسائل المهمة التي يُحتاج إليها في فهم النص، أو قد تُشكل على بعض القراء، ولم نعلق على كل مسألة ترد خشية إثقال الحواشي بالتعليقات التي لا يحتاج إليها ـ في الغالب ـ معظم طلبة العلم.

ثالثاً: الآيات القرآنية:

قمنا بمراجعة الآيات القرآنية، وعزوها إلى سورها، مع ذكر أرقام الآيات.

رابعاً: الأحاديث والآثار:

خرجنا الأحاديث والآثار من الكتب المشهورة كالصحيحين والسنن والمسانيد، وأما بالنسبة إلى صحة الحديث، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، اكتفينا بذلك، وإن كان في غير الصحيحين، ذكرنا حكم العلماء عليه ـ إن وجد ـ بالصحة أو الضعف، سواء من العلماء السابقين أو المعاصرين، وقد نجتهد في الحكم على الحديث والأثر أحياناً.

خامساً: عزو الأقوال والنصوص:

قمنا بعزو النصوص ـ التي نقلها الشاطبي ـ إلى الكتب المطبوعة حسب الاستطاعة.

سادساً: ترجمة الأعلام:

ترجمنا ترجمة مختصرة للأعلام غير المشهورين.

سابعاً: شرح الكلمة الغريبة:

قمنا بشرح الكلمات الغريبة من معاجم اللغة، وضبطنا بالشكل الكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

ثامناً: التعريف بالفِرَق:

عرفنا بالفرق من خلال كتب الفرق المشهورة، وذكرنا التعريف في هامش النص، ما عدا الفرق التي سردها الشاطبي أثناء كلامه على مسألة تعيين الفرق في الباب التاسع، وهي أكثر من اثنتين وسبعين فرقة، فقد أفرد لها محقق الباب التاسع ملحقاً خاصّاً في نهاية البحث.

تاسعاً: التعريف بالبلدان والأماكن:

قمنا بالتعريف بالبلدان والأماكن غير المشهورة، من خلال كتب معاجم البلدان.

عاشراً: الفهارس:

قمنا بوضع فهارس علمية تساعد الباحث في الكشف عن مسائل الكتاب، وهي:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية.

٣ ـ فهرس الآثار.

٤ ـ فهرس الأعلام.

٥ ـ فهرس الفرق.

٦ ـ فهرس الأماكن والبقاع.

٧ ـ فهرس موضوعات الكتاب.

وبعد: فهذا ما استطعنا من جهد، فما كان فيه من صواب فهو بتوفيق

من الله عز وجل، وما كان من خطأ فهو من قصور البشر وعجزهم، ولا نقول إلا كما قال الشاطبي رحمه الله: «فالإنسان ـ وإن زعم في الأمر أنه أدركه وقتله علماً ـ لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، كل أحد يشاهد ذلك من نفسه عياناً، ولا يختص ذلك عنده بمعلوم دون معلوم، ولا بذات دون صفة، ولا فعل دون حكم»[١].

و«المنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه»[٢].

وأخيراً، فإنا نحمد الله عز وجل ونشكره على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل.

ثم إنّا نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا الجهد، ونسأل الله عز وجل أن يكتب لهم الأجر ويحطّ عنهم الوزر، وأن يتقبل عملنا خالصاً لوجهه، ويغفر لنا خطأنا وتقصيرنا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المحققون

---

(١) انظر النص المحقق (ص٢٨٦).

(٢) «القواعد» لابن رجب (ص٣).

القسم الأول

الدراسة

* وفيه بابان:

الباب الأول: التعريف بالمؤلف.

الباب الثاني: التعريف بالكتاب وطبعاته ونُسخِه الخطيّة.

الباب الأول

التعريف بالمؤلف

* وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عصر المؤلِّف.

الفصل الثاني: حياة المؤلف الشخصية.

الفصل الثالث: حياة المؤلف العلمية.

الفصل الأول

عصر المؤلِّف

* وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحالة السياسية.

المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية.

المبحث الثالث: الحالة العلمية.

المبحث الأول

الحالة السياسية

عاش الإمام الشاطبي رحمه الله في القرن الثامن الهجري، وكانت حياته في مدينة غرناطة[١] الأندلسية، والتي كان يحكمها في ذلك الوقت ملوك بني نصر، ويسمون كذلك ملوك بني الأحمر، ويعود نسبهم إلى الصحابي الجليل سعد بن عبادة الأنصاري رضي الله عنه[٢]. وقد حكمت هذه الدولة مملكة غرناطة ما يزيد على قرنين ونصف، حيث نشأت مملكتهم عام ٦٣٥هـ على يد مؤسس الدولة الغالب بالله أبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد بن نصر بن قيس الخزرجي الأنصاري، وانتهت عام ٨٩٧هـ على أيدي نصارى إسبانيا[٣].

وقد عاشت هذه الدولة اضطرابات سياسية بين ملوكها، بعد مؤسسها الأول، فها هو لسان الدين ابن الخطيب[٤] أحد وزراء الدولة المقربين يصور لنا ما وقع بين ملوكها بعد مؤسسها الأول فيقول: «... ووليِّ بعده ولده

(١) غرناطة: بفتح أوله وسكون ثانيه، ثم نون، وبعد الألف طاء مهملة، وأغرناطة بالألف في أوله أسقطها العامة، وهي أقدم مدن كورة البيرة من أعمال الأندلس وأعظمها وأحسنها وأحصنها. انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٤/ ١٩٥)، «الإحاطة في أخبار غرناطة» للسان الدين ابن الخطيب (١/ ٩١).

(٢) «الإحاطة في أخبار غرناطة» (١/ ١١٩).

(٣) «نهاية الأندلس» لعبد الله عنان (ص١٣٩).

(٤) هو محمد بن عبد الله بن سعيد المعروف بلسان الدين ابن الخطيب، ذو الوزارتين، أديب، شاعر، مؤرخ، مشارك في الطب وغيره، ومن كتبه «الإحاطة في أخبار غرناطة» و«اللمحة البدرية في الدولة النصرية» وغيرهما.
انظر: «نفح الطيب» للمقري (٨/ ١٣٠)، «شجرة النور الزكية» لمحمد مخلوف (ص٢٣٠).

وسَمِيُّه السلطان ـ ثاني ملوكها وعظيمها ـ أبو عبد الله، وطالت مدته إلى أن توفي عام احد وسبع مئة، وولِّي بعده ولده وسَمِيُّه أبو عبد الله محمد، وخُلع يوم الفطر من عام ثمانية وسبع مئة، وتوفي في شوال عام أحد عشر وسبع مئة، وولِّي بعده خالعه أخوه نصر أبو الجيوش، وارتبك أمره، وطلب الأمر ابن عم أبيه السلطان أبو الوليد إسماعيل بن الفرج بن إسماعيل صنو الأمير الغالب بالله أول ملوكهم، فتغلب على دار الإمارة في ثاني ذي القعدة من عام ثلاثة عشر وسبع مئة، وانتقل نصر مخلوعاً إلى مدينة وادي آشي، وتوفي عام اثنين وعشرين وسبع مئة، وتمادى ملك السلطان أبي الوليد إلى الثالث والعشرين من رجب عام خمسة وعشرين وسبع مئة، ووثب عليه ابن عمه في طائفة من قرابته فقتلوه ببابه، وخاب فيما أملوه سعيهم، فقتلوا كلهم يومئذٍ، وتولَّى أمره ولده محمد، واستمر إلى ذي الحجة من عام أربعة وثلاثين وسبع مئة، وقتل بظاهر جبل الفتح بأيدي جنده من المغاربة، وتولَّى الأمر بعده أخوه أبو الحجاج يوسف، ودام ملكه إلى يوم عيد الفطر من عام خمسة وخمسين وسبع مئة، وترامى عليه في صلاته ممرور بمدية في يده فقتله، وقدم لأمره الأكبر من أولاده...»[(١)].

وابنه هذا هو محمد بن أبي الحجاج، وقد سلب منه ملكه ثم عاد إليه عام ٧٦٣هـ، «واستمر ملكه إلى أن توفي عام ٧٩٣هـ، ودامت فتن داخلية حتى سقطت مملكتهم عام ٨٩٧هـ على أيدي نصارى إسبانيا»[(٢)].

ولا يخفى ما يصوره نص ابن الخطيب السابق من الاضطرابات السياسية الداخلية بين ملوك هذه الدولة.

وقد عانت هذه الدولة من العدو الخارجي، وهم النصارى الإسبان الذين كانوا يتربصون بهم، ولا يفترون عن مهاجمتهم إلا إذا انشغلوا بالقتال فيما بينهم، وجهاد هذه الدولة ضد النصارى من أروع حسناتها، حيث

---

(١) «الإحاطة في أخبار غرناطة» (١/ ١١٩)، «اللمحة البدرية» (ص٣٣ ـ ٣٤).

(٢) «نهاية الأندلس» لعبد الله عنان (ص٢٧ ـ ٥٤، ١٣٩).

واجهت النصارى ما يزيد على قرنين، مع إحاطة العدو بها، ومع بعدها عن ديار المسلمين.

وكان من حسنات هذه الدولة إيواؤها للمسلمين الذين كانت تسقط مدنهم في أيدي النصارى.

وقد كان للعلماء دور هام في الساحة السياسية، ويبرز ذلك في توعيتهم للناس، وتحذيرهم من هذا العدو، وتحريك حمياتهم. قال في أزهار الرياض: «لما تقلص الإسلام بالجزيرة، واسترد الكفار أكثر أمصارها وقراها على وجه العنوة والصلح والاستسلام، لم يزل العلماء والكتاب والوزراء يحركون حميات ذوي البصائر والأبصار، ويستنهضون عزماتهم في كل الأمصار»(١).

ولم يقتصر علماء الأندلس على الجهاد باللسان والقلم، بل شاركوا بأنفسهم في المعارك ضد النصارى، ومن ذلك معركة طريف(٢) وغيرها.

وقد عاصر الإمام الشاطبي رحمه الله ما يقارب أربعة ملوك من ملوك هذه الدولة بداية من السلطان أبي الوليد إسماعل بن فرج ٧٢٢ ـ ٧٢٥هـ، ونهاية بمحمد بن يوسف بن إسماعيل ٧٥٥ ـ ٧٩٣هـ.

ولا يظهر من ترجمة الإمام الشاطبي أنه كان ذا عناية بما يدور في الواقع السياسي، وإنما كان شغله العلم والتعليم، والدعوة إلى السنة والنهي عن البدع، والاجتهاد في الاصلاح. ولا شك أن ذلك من أعظم أسباب قيام الدول وبقائها.

---

(١) «أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض» للمقري (١/ ٦٣).

(٢) هي موقعة وقعت بين المسلمين والنصارى في الأندلس سنة (٧٤١هـ)، وقد استشهد في هذه المعركة عدد كبير من العلماء، وقد انتصر المسلمون فيها. انظر: «الإحاطة في أخبار غرناطة» (٤/ ٣٣٢)، «نفح الطيب» (٥/ ١٤).

المبحث الثاني

الحالة الاجتماعية

لقد صور لنا لسان الدين ابن الخطيب الحالة الاجتماعية في مملكة غرناطة تصويراً حسناً، ولا سيما أنه كان من أهلها. فقد تكلم عن سكان مملكة غرناطة من حيث قوتهم، وعملتهم، وملابسهم، وحُلِيِّ نسائهم، وأجناسهم البشرية، وتعداد قراهم، وأحوالهم الدينية، بل حتى أوصافهم الخلقية.

فعن أقواتهم قال رحمه الله: «وقوتهم الغالب البر الطيب عامة العام...، وفواكههم اليابسة عامة العام متعددة، يدخرون العنب سليماً من الفساد إلى شطر العام، إلى غير ذلك من التين والزبيب والتفاح..، إلى غير ذلك مما لا ينفد ولا ينقطع مدده إلا في الفصل الذي يُزهد في استعماله»[1].

ويقول رحمه الله عن عملتهم: «وصرفهم فضة خالصة، وذهب إبريز طيب محفوظ»[2].

وعن خيرات بلادهم قال رحمه الله: «ولها معادن جوهرية من ذهب وفضة ورصاص وحديد..، وقال بعض المؤرخين: ومن كرم أرضنا أنها لا تعدم زريعة بعد زريعة، ورعياً بعد رعي طول العام، وفي عمالتها المعادن الجوهرية..»[3]، ثم ذكر خيراتها المتعددة.

وقال عن قرى هذه المملكة: «وتنيف أسماؤها على ثلاث مئة قرية ما

(١) انظر: «الإحاطة في أخبار غرناطة» لابن الخطيب (١/ ١٣٧).
(٢) نفس المرجع (١/ ١٣٧).
(٣) نفس المرجع (١/ ٩٨ ـ ٩٩).

عدا ما يجاور الحضرة من كثير من قرى الإقليم، أو ما استضافته الحصون المجاورة»(١). ثم شرع في ذكرها.

وقال في موضع آخر: «وقد ذكرنا أن أكثر هذه القرى أمصار فيها ما يناهز خمسين خطبة، تنصب فيها لله المنابر، وترفع الأيدي، وتتوجه الوجوه»(٢).

وقال عن ألسنتهم وأجناسهم: «وألسنتهم فصيحة عربية، ويتخللها غرب كثير، وتغلب عليهم الإمالة، وأخلاقهم أبية في معاني المنازعات، وأنسابهم عربية، وفيهم من البربر والمهاجرة كثير»(٣).

ولقد جمعت مملكة غرناطة كثيراً من مسلمي الأندلس الذين كانوا يأوون إليها بسبب احتلال النصارى لبلادهم مما أدى إلى استثمار ما في هذه البلاد من خيرات وافرة.

وأما تجارة غرناطة فقد كانت تجارة واسعة بسبب الثغور الجنوبية البحرية، لا سيما مالقة(٤) والمريّة(٥)، فهي من أغنى الثغور الأندلسية وأزخرها بالحركة التجارية، فاستطاعت غرناطة أن تربط صلات اقتصادية تجارية مع دول أخرى»(٦).

ويبدو أن الوضع الاقتصادي في زمن الإمام الشاطبي قد اعتراه الضعف حتى إن بيت المال أصبح عاجزاً عن تجديد بناء أسوار الحصون، واختلف

---

(١) نفس المرجع (١/ ١٢٦).

(٢) انظر: «الإحاطة في أخبار غرناطة» (١/ ١٣٢).

(٣) نفس المرجع (١/ ١٣٤).

(٤) مالقة: بفتح اللام والقاف، مدينة بالأندلس عامرة من أعمال (رية) سورها على شاطئ البحر بين الجزيرة الخضراء والمرية. «معجم البلدان» (٥/ ٤٣).

(٥) المرية: بالفتح ثم الكسر وتشديد الياء بنقطتين من تحتها، وهي مدينة كبيرة من كورة البيرة من أعمال الأندلس من بناء الأمير الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد. انظر: «معجم البلدان» (٥/ ١١٩ ـ ١٢٠).

(٦) انظر: «نهاية الأندلس» لعبد الله عنان (ص٣٢٦).

الفقهاء هل يجوز توظيف ذلك على الأهالي؟ وكان الإمام الشاطبي ممن أفتى بالجواز اعتماداً على مبدأ المصلحة المرسلة(١).

ومن مظاهر الضعف المالي: استفتاء بعضهم للإمام الشاطبي: «هل يباح لأهل الأندلس بيع الأشياء التي منع العلماء بيعها من أهل الحرب كالسلاح وغيره، لكونهم محتاجين إلى النصارى في أشياء أخرى من المأكول والملبوس وغير ذلك؟ أم لا فرق بين أهل الأندلس وغيرهم من أرض الإسلام؟...»(٢).

ولعل سبب ما وقع فيه أهل الأندلس من الضيق: بعدهم عن الله والإسراف في التنعم، فقد وصفهم ابن الخطيب بالعناية البالغة بالتّزيُّن، كما ذكر فشو الغناء في بلادهم؛ حيث قال عن نسائهم: «وقد بلغن من التفنن في الزينة لهذا العهد، والمظاهرة بين المصبغات، والتنفيس بالذهبيات والديباجيات، والتماجن في أشكال الحلي، إلى غاية نسأل الله أن يغض عنهن فيها عين الدهر، ويكفكف الخطب، ولا يجعلها من قبيل الابتلاء والفتنة، وأن يعامل جميع من بها بستره، ولا يسلبهم خفي لطفه بعزته وقدرته»(٣).

وقال عن فشو الغناء عندهم: «والغناء بمدينتهم فاش حتى في الدكاكين التي تجمع صنائعها كثيراً من الأحداث...»(٤).

وكانت البدع فاشية أيضاً في هذا المجتمع، فقد قال الإمام الشاطبي في مقدمة هذا الكتاب: «.. لأنه لما كثرت البدع وعم ضررها، واستطار شررها، ودام الإكباب على العمل بها، والسكوت من المتأخرين على الإنكار لها، وخلفت بعدهم خلوف جهلوا أو غفلوا عن القيام بفرض القيام

---

(١) انظر: «فتاوى الإمام الشاطبي» (ص٢٨)، وقريب من هذا ما في «الاعتصام» للشاطبي (٢/ ١٢١ ـ ١٢٣).

(٢) انظر: «فتاوى الإمام الشاطبي» (ص١٤٤ ـ ١٤٧).

(٣) انظر: «الإحاطة في أخبار غرناطة» (١/ ١٣٩).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٣٧).

فيها، صارت كأنها سنن مقررات، وشرائع من صاحب الشرع محررات، فاختلط المشروع بغيره، فعاد الراجع إلى محض السنة كالخارج عنها كما تقدم، فالتبس بعضها ببعض...»[1].

ولا شك أن فشو المعاصي والبدع، وركون الناس إلى الدنيا سبب في زوال النعم، وقد كانت هذه الأمور سبباً في ذهاب دولة المسلمين بالأندلس.

(١) انظر النص المحقق (ص٣٦).

المبحث الثالث

الحالة العلمية

لقد كان الزمن الذي عاش فيه الإمام الشاطبي من أفضل الأزمنة العلمية، سواء في المشرق أو في المغرب، فقد عاش الإمام الشاطبي في القرن الثامن الهجري، وهو قرن حافل بشخصيات علمية ومؤلفات رائعة في جميع الفنون.

ففي المشرق كان زمن الإمام ابن القيم، والحافظ الذهبي، والإمام ابن كثير، والإمام ابن رجب، وأمثال هؤلاء العلماء الكبار.

وفي المغرب أيضاً كان المستوى العلمي في أروع مراحله، إذ نجد العلماء الكبار، والفنون المتعددة، والمناظرات العلمية، واهتمام الأمراء بالعلم، وغير ذلك من صور الرقي العلمي.

يقول الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور: «وكان العلماء من سائر الفنون متوافرين في بلاد الأندلس. وهذه طائفة كانت في عصر واحد أواخر القرن الثامن، من سنة ٧٧٢ حتى ٨٠٠ ما منها إلا إمام يُعْنَى إليه ويعتمد في علمه عليه؛ مثل ابن جُزَيّ وابن لب وابن الفخار وابن الجياب وابن عاصم في الفقهاء، وأبي حيان وابن الصايغ في النحاة، والشاطبي في الأصول وفلسفة الشريعة، وابن الخطيب وابن زمرك والوزير ابن عاصم في رجال القلم والسياسة، وابن هذيل الحكيم في الفلسفة. إنما كان القضاء الأخير على العلم بالأندلس في القرن التاسع»[(١)].

وقد كان لاهتمام أمراء الدولة النصرية بالعلم وتشجيعهم لأهله دور

---

(١) «أليس الصبح بقريب» لابن عاشور (ص٧٩).

هام في رفع المستوى العلمي في مملكتهم، خاصة في عهد السلطان أبي الحجاج يوسف بن إسماعيل النصري المتوفى سنة ٧٥٥هـ، فقد كان عالماً أديباً شغوفاً بالعلوم[١].

واشتهر الأمير أبو الوليد إسماعيل بن السلطان يوسف الثاني المتوفى سنة ٨٠٥هـ بحبه للأدباء والعلماء، وله في الأدب كتاب «نثير الجمان في شعر من نظمني وإياه الزمان»، وقد ترجم فيه لأعلام عصره في الشعر والأدب.

وأما عن المراكز العلمية في مملكة غرناطة، فاشتهر منها مركزان:

الأول: الجامع الأعظم، وقد كان مقصداً لطلاب العلم، كما كان مقصداً للعباد. ومن أشهر مدرسيه: أبو سعيد فرج بن لب، وأبو بكر أحمد بن جُزَيّ.

الثاني: المدرسة النصرية، وقد أنشئت هذه المدرسة في عهد السلطان يوسف أبي الحجاج المتوفى سنة ٧٥٥هـ، وقد قال عنها لسان الدين ابن الخطيب: «جاءت نسيجة وحدها بهجة وصدراً وظرفاً وفخامة»[٢].

وممن قام بالتدريس فيها محمد بن علي بن أحمد الخولاني المعروف بابن الفخار المتوفى سنة ٧٥٤هـ[٣]، وفرج بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي المتوفى سنة ٧٨٣هـ[٤].

وقد كان من أسباب هذه النهضة العلمية في غرناطة: تجمع مسلمي الأندلس فيها بسب استيلاء النصارى على مدنهم، فاجتمعت في غرناطة ثقافات عديدة، وقدرات علمية متنوعة.

وأما المذهب السائد عند أهل الأندلس فهو مذهب الإمام مالك رحمه الله[٥]، فقد كان هو العمدة في الفتوى والقضاء[٦].

---

(١) انظر: «الإحاطة في أخبار غرناطة» لابن الخطيب (١/ ٢٠).
(٢) نفس المرجع (١/ ٥٠٩). (٣) نفس المرجع (٣/ ٣٥).
(٤) نفس المرجع (٤/ ٢٥٤).
(٥) انظر: «الإحاطة في أخبار غرناطة» لابن الخطيب (١/ ١٣٤).
(٦) «فتاوى الإمام الشاطبي» (ص٣١).

الفصل الثاني

حياة المؤلف الشخصية

* وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، وكنيته، ونسبه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، وموطنه.

المبحث الثالث: محنته، وما ابتلي به، واتهامه من خصومه.

المبحث الرابع: وفاته.

المبحث الأول

اسمه، وكنيته، ونسبه

أجمع من ترجم للإمام الشاطبي على أن اسمه: إبراهيم بن موسى بن محمد. ولم يزيدوا على هذا الاسم أحداً.

أما كنيته: فقد أجمعوا أيضاً على أن كنيته: أبو إسحاق.

وأما نسبه: فهو من قبيلة لَخْم، وهي قبيلة من قبائل اليمن، ومنهم كانت ملوك العرب في الجاهلية، وهم آل عمرو بن عدي بن نصر اللَّخْمي(١).

وأما نسبته: فهو الغرناطي الشاطبي.

فأما الغرناطي فنسبة إلى مملكة غرناطة التي عاش بها، وتقدم الكلام عليها.

وأما الشاطبي فنسبة إلى مدينة شاطبة، وهي مدينة في شرق الأندلس(٢).

ولا نعلم سبب نسبته إلى شاطبة، فلعلها كانت مهاجر أسرته قبل غرناطة.

---

(١) انظر: «الأنساب» للسمعاني (٥/ ١٣٢)، «الصحاح» للجوهري (٢٠٢٨٥)، «معجم قبائل العرب» لكحالة (٣/ ١٠١٢).

(٢) انظر: «معجم البلدان» لياقوت (٣/ ٣٠٩).

المبحث الثاني

مولده، ونشأته، وموطنه

أما مولده: فلم يذكر أحد ممن ترجم له سنة ولادته ولا مكانها، بل إن منهم من نص على أنه لم يقف عليها، كما قال أحمد بابا التنبكتي(١) ـ مع سعة ترجمته ـ: «ولم أقف على مولده رحمه الله»(٢).

وقد اجتهد الشيخ محمد أبو الأجفان في تقدير سنة ولادته فقال: «لم يعين المترجمون لأبي إسحاق. . الشاطبي سنة ولادته، ويمكننا أن نقدر الفترة التي ولد فيها، استنتاجاً من تاريخ وفاة شيخه أبي جعفر أحمد بن الزيات الذي كان أسبق شيوخه وفاة، فقد كانت وفاته سنة ٧٢٨هـ، وهي السنة التي يكون فيها مترجمنا يافعاً، وذلك مما يجعلنا نرجح أن ولادته كانت قبيل سنة ٧٢٠هـ»(٣).

وأما نشأته وموطنه: فقد كانت في غرناطة آخر مملكة للمسلمين بالأندلس، فبها نشأ، وبها طلب العلم، وفيها أصبح عالماً مفتياً. ولم يذكر الذين ترجموا له المسائل الدقيقة في نشأته، ولا ذكروا أسرته، وإنما ركزوا على ذكر شيوخه وسماعاته رحمه الله.

ولم يذكر عن الإمام الشاطبي أنه رحل من غرناطة.

---

(١) هو أحمد بن أحمد بن أحمد بن عمر بن محسن الصنهاجي الماسي السوداني التنبكتي، التكروري المالكي، فقيه عالم مؤرخ، ومن مؤلفاته: «كفاية المحتاج»، و«نيل الابتهاج». توفي سنة (١٠٣٢هـ).
انظر: «خلاصة الأثر» للمحبي (١/ ٢١٧٠)، «شجرة النور الزكية» (ص٢٩٨).

(٢) «نيل الابتهاج» (ص٤٩).

(٣) انظر: «مقدمة الأستاذ محمد أبو الأجفان لفتاوى الشاطبي» (ص٣٢).

المبحث الثالث

محنته، وما ابتلي به، واتهامه من خصومه

كان لتصدي الإمام الشاطبي لأنواع من البدع التي أَلِفَها الناس واعتادوها أثره في المواجهة، ليس مع العامة والدهماء، بل ومع بعض العلماء، ومنهم من كان من شيوخه، وكان مما اتهم به رحمه الله:

١ ـ القول بأن الدعاء لا ينفع وأنه لا فائدة فيه[١]:

وسبب هذه التهمة أن الإمام الشاطبي لم يلتزم الدعاء بهيئة الاجتماع في أدبار الصلاة حالة الإمامة[٢]، وقد كان الناس في الأندلس يلتزمونه في ذلك الزمن.

وممن رمى الإمام الشاطبي بهذه التهمة شيخه أبو سعيد ابن لب[٣].

---

(١) وهذا القول عزاه شارح الطحاوية إلى قوم من المتفلسفة وغالية المتصوفة، محتجِّين بأن المشيئة الإلهية إن اقتضت حصول المطلوب، فلا حاجة إلى الدعاء، وإن لم تقتضه فلا فائدة فيه أيضاً. وقد بين بطلان قولهم بضرورة الدين والعقل والحس والفطرة، وردَّ قولهم بمنع المقدمتين حيث ذكر قسماً ثالثاً وهو أن تقتضيه المشيئة بشرط لا تقتضيه مع عدمه، وقد يكون الدعاء من شرطه، كما توجب الثواب مع العمل الصالح. . ، ثم إنه إذا لم يحصل المطلوب فقد يحصل غيره للسائل من خيري الدنيا والآخرة، كما قال ﷺ: «ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها إحدى ثلاث خصال: إما أن يعجِّل له دعوته، أو يدَّخِر له من الخير مثلها، أو يصرف عنه من الشر مثلها، قالوا: إذاً نُكْثِر، قال: الله أكثر» «المسند» (١٨/٣)، وصححه الألباني في تعليقه على «شرح الطحاوية» (ص٤٦٢)، وانظر: «شرح الطحاوية» (ص٤٦٠ ـ ٤٦٢).

(٢) انظر النص المحقق (ص٢٥).

(٣) انظر كلامه في: «المعيار المعرب» للونشريسي (٣٦٩/٦ ـ ٣٧٠).

وقد رد الإمام الشاطبي على أصحاب هذا القول، وبيَّن أنه لم يكن من فعل رسول الله ﷺ، ولا من قوله ولا إقراره، كما لم يفعله أحد من السلف(١).

ورأي الإمام الشاطبي في هذه المسألة هو الصواب، إذ إن هذا العمل من المحدثات، وسبقه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى الحكم ببدعية هذا العمل حيث قال: «أما دعاء الإمام والمأمومين جميعاً عقيب الصلوات فهو بدعة»(٢).

٢ ـ اتهم رحمه الله بالرفض وبغض الصحابة رضي الله عنهم:

وسبب هذه التهمة أن الإمام الشاطبي لم يلتزم ذكر الخلفاء الراشدين في الخطبة على الخصوص، واحتج بأن ذلك لم يكن من شأن السلف في خطبهم، ولا ذكره أحد من العلماء المعتبرين في أجزاء الخطب(٣).

وليس في موقف الإمام الشاطبي من هذه المسألة ما يدل على بغضه للصحابة رضي الله عنهم، ثم إن له سلفاً فيما ذهب إليه، فقد عزا هذا القول إلى أصبغ(٤)، والعز بن عبد السلام(٥) كما سيأتي في المقدمة.

وإذا نظرنا إلى أن ذكر الخلفاء الراشدين في الخطبة كان مُلْتَزَماً به في بيئة الإمام الشاطبي، بل يعد تاركه مبتدعاً، فلا شك أن كسر هذه القاعدة أمر مطلوب، لأن ذكر الخلفاء الراشدين في الخطبة ليس ركناً فيها ولا واجباً.

والمسألة من المسائل الخلافية، ولشيخ الإسلام ابن تيمية تفصيل فيها؛ حيث ذكر أن من أهل السنة من يفعله ومنهم من يتركه، إلا أنه قد يكون مأموراً به إذا كان فيه تحصيل لمقصد شرعي؛ كالرد على الخوارج الذين

---

(١) انظر: «الاعتصام» (١/٣٤٩ ـ ٣٦٨)، (٢/١ ـ ٦).
(٢) «الفتاوى» (٢٢/٥١٩).
(٣) انظر النص المحقق (ص٢٦).
(٤) ستأتي ترجمته في النص المحقق (ص٢٦).
(٥) ستأتي ترجمته في النص المحقق (ص٢٦).

يبغضون علياً وعثمان ويكفرونهما[١].

والذي رمى الشاطبي بذلك هو شيخه أبو سعيد ابن لب[٢].

٣ ـ اتهم الإمام الشاطبي رحمه الله بالقول بجواز القيام على الأئمة حيث قال:

«وتارة أضيف إليَّ القول بجواز القيام على الأئمة، وما أضافوه إلا من عدم ذكري لهم في الخطبة، وذكرهم فيها محدث لم يكن عليه من تقدم»[٣].

وهذه المسألة من جنس المسألة التي قبلها، وليس في موقف الشاطبي منها ما يدل على هذه التهمة، بل له سلف فيما ذهب إليه، فإن ترك الدعاء لأحد في الخطبة هو رأي الإمام الشافعي في كتابه «الأم» (١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، والإمام البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢١٧)، والعز بن عبد السلام في «فتاويه»، فتوى رقم (١٦).

وهناك من أجاز الدعاء للسلطان في الخطبة؛ كالطحطاوي في «حاشيته على مراقي الفلاح» (ص٤٢٢)، والإمام النووي في «روضة الطالبين» (٤/ ٥٢٧)، والإمام ابن قدامة في «المغني» (٢/ ١٥٧).

٤ ـ اتهم الإمام الشاطبي رحمه الله بالتزام الحرج والتنطُّع في الدين:

وسبب هذا كما قال الشاطبي: «وإنما حملهم على ذلك أني التزمت في التكليف والفتيا الحمل على مشهور المذهب الملتزم لا أتعداه، وهم يتعدونه ويفتون بما يسهل على السائل ويوافق هواه، وإن كان شاذاً في المذهب الملتزم أو في غيره، وأئمة العلم على خلاف ذلك...»[٤].

وليس في موقف الشاطبي أي تنطع، وإنما أراد اغلاق باب تتبع

---

(١) انظر: «منهاج السنة» (٤/ ١٥٦ ـ ١٧٠).

(٢) انظر ذلك في: «المعيار المعرب» للونشريسي (٦/ ٣٧١ ـ ٣٧٢).

(٣) انظر النص المحقق (ص٢٧).

(٤) انظر النص المحقق (ص٢٧).

الرخص، وتحكيم الهوى في اختيار الفتوى. وقد تكلم الإمام الشاطبي عن هذه المسألة بشكل أوسع في كتابه الموافقات(١).

والصواب أن الفتوى ينبغي أن تكون بالقول الراجح الذي يعضده الدليل، سواء كان في المذهب أو في غيره من المذاهب الأخرى.

٥ ـ اتهم أيضاً بمعاداة أولياء الله:

قال رحمه الله: «وسبب ذلك أني عاديت بعض الفقراء المبتدعين المخالفين للسنة، المنتصبين ـ بزعمهم ـ لهداية الخلق، وتكلمت للجمهور على جملة من أحوال هؤلاء الذين نسبوا أنفسهم إلى الصوفية ولم يتشبهوا بهم»(٢).

وقد وصف الإمام الشاطبي طريقة هؤلاء الصوفية في زمنه بقوله: «حتى صارت في هذا الزمان الأخير كأنها شريعة أخرى غير ما أتى بها محمد ﷺ»(٣).

ولا شك أن هؤلاء تجب معاداتهم في الله.

٦ ـ اتهم رحمه الله بأنه مخالف للسنة والجماعة، حيث قال:

«وتارة نسبت إلى مخالفة السنة والجماعة، بناء منهم على أن الجماعة التي أمر باتباعها وهي الناجية، ما عليه العموم، ولم يعلموا أن الجماعة ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان»(٤).

وقد تكلم الإمام الشاطبي عن المراد بالجماعة الواردة في الحديث بشكل أوسع في الباب التاسع من الكتاب(٥).

وقد رد الإمام الشاطبي هذه الافتراءات بقوله: «وكذبوا عليَّ في جميع

---

(١) (٤/١٤٦).
(٢) انظر النص المحقق (ص٢٧).
(٣) انظر النص المحقق (ص١٥١).
(٤) انظر النص المحقق (ص٢٧).
(٥) انظر: «الاعتصام» (٢/٢٥٨ ـ ٢٦٧).

ذلك، أو وهموا[١]، والحمد لله على كل حال»[٢].

ولا شك أن الإمام الشاطبي كان بريئاً من هذه التهم الزائفة التي لا مستند لها إلا الجهل والتعصب واتباع الهوى، فلم نجد في شيء من كتب الإمام الشاطبي ما يشهد لشيء من هذه المزاعم الكاذبة.

وقد كان لهذه المزاعم تأثير بالغ في نفس الإمام الشاطبي كما هو واضح من مقدمته للاعتصام، إلا أن ذلك لم يثنه عن الحق، بل ازداد ثباتاً على ما اعتقده وكان من ثمرات ما ابتلي به الإمام الشاطبي اعتناؤه بموضوع البدع والتأليف فيه.

(١) هذا أدب رفيع من المؤلف، حيث يلتمس لخصومه العذر مع رميهم له بهذه الاتهامات العظيمة.

(٢) انظر النص المحقق (ص٢٨).

المبحث الرابع

وفاته

توفي الإمام الشاطبي رحمه الله في يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة ٧٩٠هـ في مدينة غرناطة.

ولم يقع خلاف في تاريخ وفاته رحمه الله[١].

---

(١) انظر تاريخ وفاته في: «برنامج المجاري» (ص١٢٢)، «نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص٤٩)، «الفتح المبين في طبقات الأصوليين» للمراغي (٢/ ٢٠٥)، «شجرة النور الزكية» لمخلوف (ص٢٣)، «الأعلام» للزركلي (١/ ٧١)، «معجم المؤلفين» لكحالة (١/ ١١٨).

الفصل الثالث

حياة المؤلف العلمية

* وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: طلبه للعلم وشيوخه.

المبحث الثاني: تلاميذه.

المبحث الثالث: ثقافته ومؤلفاته.

المبحث الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: عقيدته.

المبحث الأول

طلبه للعلم وشيوخه

لقد اشتغل الإمام الشاطبي بالعلم منذ صباه، وسلك في طلبه مسلكاً تربوياً حسناً، حيث بدأ بأصول الدين عملاً واعتقاداً، ثم بفروعه المبنية على تلك الأصول، وقد امتاز طلبه للعلم بالشمولية حيث لم يقتصر من العلوم على علم دون علم، ولا أفرد عن أنواعه نوعاً دون آخر، ولم يزل كذلك إلى أن منَّ الله عليه، فشرح له من معاني الشريعة ما لم يكن في حسابه، وسيأتي نص كلامه عن طلبه للعلم[١].

وقد أخذ الإمام الشاطبي العلم عن علماء كبار، كان لهم الفضل بعد الله في نبوغه وتقدُّمه في العلم، وقد أجازه بعضهم في ما أخذ عنهم من العلوم، وقد أخذ عن بعضهم العلوم بأسانيدها، وفيما يلي ذكرهم مع إشارة يسيرة لتراجمهم:

١ ـ أبو عبد الله محمد بن الفخار[٢] (ت٧٥٤هـ):

قال عنه في نفح الطيب: «الإمام المجمع على إمامته في فن العربية، المفتوح عليه من الله تعالى فيها حفظاً واطلاعاً واضطلاعاً ونقلاً وتوجيهاً، بما لا مطمع فيه لسواه»[٣]. وقد قرأ عليه الإمام الشاطبي القرآن بالقراءات السبع في سبع ختمات، وأكثر عليه في التفقه في العربية وغيرها[٤]، ولازمه إلى أن مات[٥].

---

(١) انظر النص المحقق (ص١٩).
(٢) انظر ترجمته في: «شجرة النور الزكية» (ص٢٢٨)، و«نفح الطيب» (٥/ ٣٥٥ ـ ٣٥٩).
(٣) انظر: «نفح الطيب» (٥/ ٣٥٥).
(٤) انظر: «برنامج المجاري» لعبد الله المجاري تلميذ الشاطبي (ص١١٩).
(٥) انظر: «نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص٤٧).

٢ ـ أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي[١] (ت٧٨٢هـ):

كان مفتي غرناطة، وخطيب الجامع الأعظم، والمدرس بالمدرسة النصرية.

قال عنه المقَّري: «قَلَّ من لم يأخذ عنه في الأندلس في وقته»[٢]، وقد عرض عليه الإمام الشاطبي مختصر ابن الحاجب في الأصول في مجلس واحد، وأجاز له أن يروي عنه[٣]، وقد ناظره الإمام الشاطبي في مسألة دعاء الإمام بعد الصلاة على الهيئة الاجتماعية[٤].

٣ ـ أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقَّري[٥] (الجد) (ت٧٥٩هـ):

إمام علامة، كان قاضي الجماعة بفاس، ومن كتبه: كتاب القواعد، وكتاب الطرف والتحف، وكتاب اختصار المحصل وغيرها.

وقد تفقه به الإمام الشاطبي، وسمع عليه بعضاً من كتابه المسمى بتكميل التعقيب على صاحب التهذيب، وبعض لمحة العارض تكملة ألفية ابن الفارض من نظمه، وبعض اختصاره لجمل الخونجي، وتمهيد القواعد له أيضاً.

وسمع عليه جميع كتاب الحقائق والرقائق من تأليفه، وأجازه به وبجميع ثلاثيات البخاري[٦].

---

(١) انظر ترجمته في: «نثير الجمان» (ص١٨٦)، و«النيل» (ص٢١٩ ـ ٢٢٠)، و«نفح الطيب» (٥/٤٠٩ ـ ٥١٤)، و«الأعلام» للزركلي (٥/١٤٠).

(٢) انظر: «نفح الطيب» للمقري (٥/٥١٣).

(٣) «برنامج المجاري» (ص١١٨).

(٤) وقد ذكر الإمام الشاطبي هذه المسألة في «الاعتصام»، ورد على القائلين بجوازها. انظر: «الاعتصام» (١/٣٤٨ ـ ٣٤٩)، (٢/٣ ـ ٦).

(٥) انظر ترجمته في: «الإحاطة» (٢/١٩١)، و«نفح الطيب» (٥/٢٠٣).

(٦) «برنامج المجاري» لعبد الله المجاري (ص١١٩ ـ ١٢٠).

٤ ـ أبو علي منصور بن عبد الله الزواوي[١]:

له مشاركة في كثير من العلوم العقلية والنقلية، ونظر في الأصول والمنطق والكلام. . ، قدم الأندلس عام ٧٥٣هـ، وكان حياً بعد عام ٧٧٠هـ. قرأ عليه الإمام الشاطبي مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل للإمام أبي عمرو بن الحاجب من أول مبادئ اللغة إلى آخره بلفظه إلا يسيراً منه سمعه بقراءة غيره، وكل ذلك قراءة تفقه ونظر، وأجازه إجازة عامة بشرطها[٢].

٥ ـ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق الخطيب التلمساني[٣] (ت٧٨١هـ):

رحل مع والده للشرق سنة (٧١٨هـ)، وأخذ في رحلته عن نحو ألفي شيخ من أهل المشرق والمغرب، وبرع في الطب والرواية، ومن تصانيفه شرح العمدة في الحديث (خمس مجلدات)، وشرح الشفا في التعريف بحقوق المصطفى لم يكمل، وشرح الأحكام الصغرى لعبد الحق.

وقد سمع عليه الإمام الشاطبي جميع الجامع الصحيح للبخاري، بقراءة غيره عليه، وموطأ الإمام مالك بن أنس برواية يحيى بن يحيى، وذلك بالمدرسة النصرية، وأجازه بهما بجميع ما يحمل إجازة عامة بشرطها[٤].

٦ ـ أبو القاسم محمد بن أحمد الشريف الحسني السبتي[٥] (ت٧٦٠هـ):

رئيس العلوم اللسانية بالأندلس، ولِّي ديوان الإنشاء بغرناطة،

---

(١) انظر ترجمته في: «نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص٣٤٥ ـ ٣٤٧)، و«الإحاطة في أخبار غرناطة» لابن الخطيب (٢/ ٣٠٣)، و«نفح الطيب» للمقري (٧/ ١٤٧)، و«شجرة النور الزكية» لمحمد مخلوف (ص٢٣٤).

(٢) «برنامج المجاري» (ص١١٩).

(٣) انظر ترجمته في: «نفح الطيب» للمقري (٥/ ٣٩٠ ـ ٤١٨)، و«نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص٢٦٨)، و«شجرة النور الزكية» لمحمد مخلوف (ص٢٣٦).

(٤) «برنامج المجاري» (ص١١٩).

(٥) انظر ترجمته في: «نفح الطيب» للمقري (٥/ ١٨٩)، و«برنامج المجاري» لعبد الله المجاري (ص٩٠)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٢٤).

ثم القضاء والخطابة فيها، له شروح في الأدب والنحو.

وقد ذكره التنبكتي ضمن شيوخ الشاطبي[١]، ونقل عنه الشاطبي بعض الفوائد[٢].

٧ ـ أبو عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمساني[٣] (ت٧٧١هـ):

من أعلام المالكية، انتهت إليه إمامتهم بالمغرب، من كتبه المفتاح في أصول الفقه، وشرح جمل الخونجي. بنيت له مدرسة فقام يدرس بها إلى أن مات، ذكره أحمد بابا التنبكتي ضمن شيوخ الشاطبي[٤]، ونقل عنه الشاطبي بعض الشعر[٥].

٨ ـ أبو عبد الله محمد بن أبي الحجاج يوسف بن عبد الله بن محمد اليحصبي اللوشي[٦] (ت٧٥٢هـ):

اشتهر بالأدب الجيد، وكان خطيباً بالمسجد الجامع بغرناطة، تزهد في آخر حياته.

وقد استجازه الإمام الشاطبي فأجازه إجازة عامة[٧].

٩ ـ أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد البلنسي الأوسي[٨] (ت٧٨٢هـ):

من علماء غرناطة. لازم شيخ الجماعة ابن الفخار وانتفع به، وكان

---

(١) انظر: «نيل الابتهاج» (ص٤٧).
(٢) انظر: «الإفادات والإنشادات» للشاطبي (ص٨٩، ١٠١، ١٢٥).
(٣) انظر ترجمته في: «نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص٢٥٥ ـ ٢٥٦)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٢٤).
(٤) انظر: «نيل الابتهاج» (ص٢٥٧).
(٥) انظر: «الإفادات والإنشادات» للشاطبي (ص١٢١).
(٦) انظر ترجمته في: «الإحاطة» لابن الخطيب (٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧٢)، و«نفح الطيب» للمقري (٥/ ١٢).
(٧) «برنامج المجاري» (ص١١٩).
(٨) انظر ترجمته في: «الإحاطة» لابن الخطيب (٣/ ٣٨)، و«نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص٢٧٠).

قائماً على العربية والبيان متقناً، ألف كتاباً في تفسير القرآن متعدد الأسفار، واستدرك على السهيلي في أعلام القرآن كتاباً نبيلاً.

وقد ذكره التنبكتي ضمن شيوخ الشاطبي(١)، ونقل عنه الشاطبي في الإفادات(٢).

١٠ ـ أبو جعفر أحمد بن الحسن الكلاعي المعروف بابن الزيات(٣) (ت٧٢٨هـ):

قال عنه ابن الخطيب: «كان جليل القدر، كثير العبادة، عظيم الوقار، حسن الخلق»(٤).

تصانيفه كثيرة، منها: تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة، والمعارف الربانية واللطائف الروحانية.

وقد نقل الإمام الشاطبي عنه قوله: «لو كان لي بيت مال لأنفقته على طلاب العلم، لأنهم قدوتنا وسادتنا...»(٥).

١١ ـ أبو جعفر أحمد بن آدم الشقوري(٦):

فقيه، نحوي، فرضي، كان يدرِّس بغرناطة كتاب سيبويه، وقوانين ابن أبي الربيع، وألفية ابن مالك، والمدونة الكبرى.

ذكره التنبكتي ضمن شيوخ الإمام الشاطبي(٧).

---

(١) انظر: «نيل الابتهاج» (ص٤٧، ٢٧٠).

(٢) انظر: «الإفادات والإنشادات» (ص٩٤).

(٣) انظر ترجمته في: «الإحاطة» لابن الخطيب (١/ ٢٨٧)، و«شجرة النور» لمخلوف (ص٢١٢).

(٤) «الإحاطة» لابن الخطيب (١/ ٢٨٧).

(٥) «روضة الأعلام» لابن الأزرق، نقلاً عن مقدمة محمد أبو الأجفان لفتاوى الشاطبي (ص٣٨).

(٦) انظر ترجمته في: «برنامج المجاري» (ص١٢٥).

(٧) انظر: «نيل الابتهاج» (ص٤٧).

المبحث الثاني

تلاميذه

أخذ عن الإمام الشاطبي عدد من طلاب العلم النجباء، وكان منهم:

١ ـ أبو يحيى محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم الغرناطي الإمام العالم المحقق البليغ، صحب الإمام الشاطبي وأخذ عنه وانتفع به، له تأليف كبير في الانتصار للإمام الشاطبي، رد فيه على شيخه أبي سعيد ابن لب في مسألة الدعاء بعد الصلاة، استشهد سنة (٨١٣هـ)[١].

٢ ـ أبو بكر محمد بن محمد بن عاصم الغرناطي الفقيه الأصولي المحدث، أخذ عن أعلام منهم الإمام الشاطبي، وله تآليف كثيرة منها التحفة، وله أرجوزة في الأصول، واختصار الموافقات، توفي سنة (٨٢٩هـ)[٢].

٣ ـ الشيخ أبو عبد الله محمد البياني، تتلمذ على الإمام الشاطبي، وأخذ عنه خلق كثير مثل أبي يحيى بن عاصم وعبد الله بن جزي وغيرهم[٣].

٤ ـ أبو جعفر أحمد القصار الأندلسي الغرناطي، تتلمذ على الإمام الشاطبي، وقد قال إن الإمام الشاطبي كان يطالعه ببعض المسائل حين

---

(١) انظر ترجمته في: «نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص٢٨٥)، و«نفح الطيب» للمقري (٦/ ١٤٨)، و«شجرة النور الزكية» لمخلوف (ص٢٤٧).

(٢) انظر ترجمته في: «نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص٢٨٩)، و«شجرة النور الزكية» لمخلوف (ص٢٤٧).

(٣) انظر ترجمته في: «نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص٣٠٨)، و«شجرة النور الزكية» لمخلوف (ص٢٣١).

تصنيفه الموافقات، ويباحثه فيها، وبعد ذلك يضعها في الكتاب على عادة الفضلاء ذوي الانصاف[1].

٥ ـ **أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي** له مؤلف ترجم فيه لشيوخه، ومنهم الإمام الشاطبي، وغالب ترجمته تعداد ما قرأ عليه وذكر شيوخه. توفي سنة ٨٦٢هـ[2].

٦ ـ **أبو عبد الله محمد بن علي بن أشرص** العالم الجليل الإمام الفقيه، أخذ عن جماعة من العلماء منهم ابن رشيد وأبي جعفر الزيات وابن الفخار وأبي إسحاق الشاطبي. توفي سنة ٨٤٨هـ[3].

هؤلاء هم أشهر تلاميذ الإمام الشاطبي رحمه الله.

---

(١) انظر: «نيل الابتهاج» (ص٤٩، ٧٦). (٢) «ثبت البلوى» (ص١٩٩).
(٣) «شجرة النور الزكية» (ص٢١٤).

المبحث الثالث

ثقافته ومؤلفاته

كان الإمام الشاطبي رحمه الله يتمتع بثقافة واسعة، فقد جمع علوماً شتى، ومعارف عديدة، وقد نص في مقدمة الكتاب على أنه نظر في عقليات العلم وشرعياته، وأنه لم يقتصر منه على علم دون علم[١].

وإذا نظرنا إلى ما تلقاه من العلوم عن شيوخه، أدركنا سعة ما جمع من الفنون. فنجد أن له باعاً في القراءات واللغة والنحو والفقه والأصول والحديث وغيرها، إلا أن تفوقه في علم الأصول ومقاصد الشريعة هو أبرز سماته العلمية.

والناظر في كتب الشاطبي يجد فيها خير شاهد على سعة اطلاعه وغزارة علمه، مع الدقة والتحقيق لما يقرره رحمه الله.

وله بعض المشاركات الشعرية، ومن ذلك: قصيدته التي قالها بمناسبة تأليف شيخه أبي عبد الله بن مرزوق[٢] لكتاب في شرح الشفا للقاضي عياض[٣]، حين طلب شيخه من علماء الأندلس نظم قصائد تتضمن مدح الشفا ليجعلها في طالعة شرحه عليه، فقال الشاطبي:

يا من سما لمراقي المجد مقصده ... فنفسه بنفيس العلم قد كلفت
هذي رياض يروق العلم مخبرها ... هي الشفا لنفوس الخلق إن دنفت
يجنى بها زهر التقديم أو ثمر الـ ... تعظيم والفوز للأيدي التي اقتطفت
أبدت لنا من سناها كل واضحة ... حسانه دونها الأطماع قد وقفت

---

(١) انظر النص المحقق (ص١٩).
(٢) تقدمت ترجمته ضمن شيوخ الشاطبي.
(٣) ستأتي ترجمته في النص المحقق (ص٢٤٥).

وشـيـد الـعـقـد أركـان مـؤكـدة بها على متن أهل الشرع قد وقعت
قوت القلوب وميزان العقول متى حادت عن الحجة الكبرى أو انحرفت
فيا أبا الفضل حزت الفضل في عرض بـهـا أقرت لـك الأعـلام واعـترفـت
وكـنـت بـحـر عـلـوم ضـل سـاحـلـه منه استمدت عيون العلم واغترفت
زارته من نسمات القدس باسمة فحركت منه مدح الفكر حين وفت
حتى إذا طفئت أرجاؤه قذفت لـنـا بـدرتـهـا الـحـسـنـاء وانـصـرفـت
إن الـعـنـايـة لا يـحـظـى بـنـائـلـهـا حريصها بل على التخصيص قد وقفت[١]

ومن شعره رحمه الله لما ابتلي بالبدع:

بـلـيـت يـا قـوم والـبـلـوى مـنـوعـة بـمـن أداريـه حـتـى كـاد يـرديـنـي
دفـع الـمـضـرة لا جـلـب لـمـصـلـحـة فحسبي الله في عقلي وفي ديني[٢]

وأما مؤلفات الإمام الشاطبي، فقد ألف رحمه الله كتباً نافعة، قال عنها التنبكتي في نيل الابتهاج: «ألف تآليف نفيسة، اشتملت على تحريرات للقواعد وتحقيقات لمهمات الفوائد»[٣].

وهذه الكتب منها المطبوع، ومنها ما لم يطبع، وبعضها لا نعلم عنها شيئاً.

فأما كتبه المطبوعة فهي:

١ - الموافقات في أصول الشريعة:

وهذا الكتاب من أحسن ما ألفه الإمام الشاطبي من الكتب، بل من أحسن ما ألف في موضوعه، وهو في أصول الفقه، إلا أن المؤلف ركز فيه على مقاصد الشريعة وأسرار التكليف، فجاء هذا الكتاب متميزاً على ما قبله من الكتب في هذا الموضوع.

ولقد وجد هذا الكتاب قبولاً وثناء من كثير من العلماء، سواء

---

(١) انظر هذه الأبيات في: «الإفادات والإنشادات» للشاطبي (ص١٥٠)، و«نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص٤٩).

(٢) انظرها في: «نيل الابتهاج» (ص٤٩). (٣) «النيل» (ص٤٨).

المتقدمين أو المتأخرين، فقد قال عنه التنبكتي في نيل الابتهاج: «وكتاب الموافقات في أصول الفقه كتاب جليل القدر جداً، لا نظير له، يدل على إمامته وبعد شأوه في العلوم سيما علم الأصول، قال الإمام الحفيد ابن مرزوق: كتاب الموافقات المذكور من أقبل الكتب...»[١].

وقال عنه الشيخ عبد الله دراز في مقدمته على الكتاب: «لم تقف به الهمة في التجديد والعمارة لهذا الفن عند حد تأصيل القواعد، وتأسيس الكليات المتضمنة لمقاصد الشارع في وضع الشريعة، بل جال في تفاصيل مباحث الكتاب أوسع مجال، وتوصل باستقرائها إلى استخراج درر غوال لها أوثق صلة بروح الشريعة...»[٢].

والكتاب ينحصر في خمسة أقسام كما قال الإمام الشاطبي في مقدمته:

«**الأول**: في المقدمات العلمية المحتاج إليها في تمهيد المقصود.

والثاني: في الأحكام وما يتعلق بها من حيث تصورها والحكم بها أو عليها، كانت من خطاب الوضع أو من خطاب التكليف.

والثالث: في المقاصد الشرعية في الشريعة وما يتعلق بها من الأحكام.

والرابع: في حصر الأدلة الشرعية، وبيان ما ينضاف إلى ذلك فيها على الجملة وعلى التفصيل، وذكر مآخذها، وعلى أي وجه يحكم بها على أفعال المكلفين.

والخامس: في أحكام الاجتهاد والتقليد، والمتصفين بكل واحد منهما[٣].

والكتاب مطبوع عدة طبعات، منها طبعة محققة بعناية الشيخ مشهور حسن سلمان جزاه الله خيراً.

---

(١) «النيل» (ص٤٨).
(٢) «الموافقات» (١/ ٧).
(٣) «الموافقات» (١/ ٢٣ ـ ٢٤).

٢ ـ الاعتصام:

وهو كتابنا الذي بين أيدينا، وسيأتي الكلام عليه.

٣ ـ الإفادات والإنشادات:

وهذا الكتاب عبارة عن فوائد وطرف وملح وإنشادات نقلها الإمام الشاطبي عن بعض شيوخه، وعن بعض من التقى بهم من العلماء.

قال في نيل الابتهاج: «وكتاب الإفادات والانشادات في كراسين، فيه طرف وتحف وملح أدبيات وإنشادات»[١].

وقد حققه الدكتور محمد أبو الأجفان، وطبعته مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٣هـ.

٤ ـ فتاوى الإمام الشاطبي:

وهذا الكتاب لم يؤلِّفه الشاطبي، وإنما جمعه الدكتور محمد أبو الأجفان من كتب مخطوطة ومطبوعة للشاطبي.

وقد بلغت هذه الفتاوى ستين فتوى في الفقه والحديث والعقيدة ومسائل البدع.

وقد طبع هذا الكتاب سنة ١٤٠٥هـ بمطبعة الكواكب بتونس.

وأما كتبه التي لم تطبع بعد، فمنها:

١ ـ شرح جليل على الخلاصة في النحو: (في أربعة أسفار):

قال عنه أحمد بابا التنبكتي في النيل: «لم يؤلف عليه مثله بحثاً وتحقيقاً فيما أعلم»[٢].

٢ ـ كتاب المجالس:

قال في النيل: «شرح فيه كتاب البيوع من صحيح البخاري، فيه من

---

(١) «نيل الابتهاج» (ص٤٨).

(٢) نفس المرجع (ص٤٨).

الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله»[١].

٣ ـ شرح رجز ابن مالك في النحو (الألفية)[٢]:

وقد قام بتحقيقه عدد من أساتذة جامعة أم القرى، ولم يطبع بعد.

٤ ـ عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق.

٥ ـ أصول النحو.

والكتابان الأخيران ذكر أحمد بابا أنهما أتلفا في حياته[٣].

---

(١) نيل الابتهاج» (ص٤٨).

(٢) انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٧١).

(٣) انظر: «نيل الابتهاج» (ص٤٨ ـ ٤٩).

المبحث الرابع

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

للإمام الشاطبي رحمه الله مكانة علمية رفيعة، وتبرز مكانته العلمية من خلال ثناء العلماء عليه وعلى كتبه الرائعة.

فقد أثنى عليه كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين، وسوف أذكر شيئاً من كلامهم على وجه الإجمال:

فمن ذلك ما ذكره أحمد بابا في ترجمته حيث قال: «... الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد، كان أصولياً، مفسراً، فقيهاً، محدثاً، لغوياً، بيانياً، نظاراً، ثبتاً، ورعاً، صالحاً، زاهداً، سنياً، إماماً مطلقاً، بحاثاً مدققاً، جدلياً، بارعاً في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر الأئمة المتفننين الثقات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون فقهاً وأصولاً وتفسيراً وحديثاً وعربية وغيرها، مع التحري والتحقيق، له استنباطات جليلة، ودقائق منيفة، وفوائد لطيفة، وأبحاث شريفة، وقواعد محررة محققة، على قدم راسخ من الصلاح والعفة والتحري والورع، حريصاً على اتباع السنة، مجانباً للبدع والشبهة، ساعياً في ذلك، مع تثبت تام، منحرف عن كل ما ينحو للبدع وأهلها...»[(١)].

وقال عنه الإمام الحفيد ابن مرزوق فيما نقل عنه في النيل: «الإمام المحقق العلامة الصالح أبو إسحاق»[(٢)].

وقال عنه تلميذه عبد الله المجاري: «الإمام العلامة الشهير، نسيج

---

(١) «نيل الابتهاج» (ص٤٧).

(٢) نفس المرجع (ص٤٧).

وحده، وفريد عصره، أبو إسحاق...»[١].

وهذا بعض ما أثنى عليه به المتقدمون، وأما ثناء المتأخرين عليه فهو كثير، وأكتفي بذكر شيء من كلام الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله في مقدمته على الاعتصام، حيث قال: «لولا أن هذا الكتاب ألف في عصر ضعف العلم والدين في المسلمين، لكان مبدأ نهضة جديدة لإحياء السنة، وإصلاح شؤون الأخلاق والاجتماع، ولكان المصنف بهذا الكتاب وبصنوه كتاب «الموافقات» ـ الذي لم يسبق إلى مثله سابق أيضاً ـ من أعظم المجددين في الإسلام، فمثله كمثل الحكيم الاجتماعي عبد الرحمٰن بن خلدون، كل منهما جاء بما لم يسبق إلى مثله، ولم تنتفع الأمة كما كان يجب بعلمه»[٢].

هذا بعضٌ من ثناء العلماء عليه رحمه الله.

ومن أهم الأسباب التي جعلته يحتل هذه المكانة، وينال هذا الذكر الحسن: ما كان يتحلى به من الصدق مع الله تعالى، وتحرِّي الحقِّ، وتطلُّبه ولزومه، والثبات عليه، وإن خالفه أكثر الناس. وهذا أمر واضح لمن نظر في سيرته، وقرأ كلامه، سيما مقدمته للاعتصام، حيث صدع بالحق، ونهى عن البدع وثبت على موقفه صابراً محتسباً، مع كثرة الاتهامات والافتراءات التي وجهت إليه بسبب ذلك. وكان من نتيجة ذلك عنايته بموضوع البدع وتصنيفه فيه.

(١) «برنامج المجاري» (ص١١٦). (٢) «الاعتصام» (١/٤).

المبحث الخامس

عقيدته[(١)]

ليس للإمام الشاطبي رحمه الله مؤلف مستقل في أبواب العقيدة حتى يمكن الباحث معرفة رأيه في كل مسألة على وجه الدقة، ولكن كتبه لا تخلو من الكلام على بعض المسائل العقدية التي تأتي عَرَضاً في كلامه.

ومن خلال النظر في هذه المسائل نجد أن للمؤلف ميلاً إلى المذهب الأشعري. وقبل ذكر أمثلة من المسائل التي مال فيها الإمام الشاطبي إلى مذهب الأشاعرة، تجدر الإشارة إلى بعض الأفكار المنهجية عند المؤلف في مسائل العقيدة، ومن أهمها:

١ - يرى الإمام الشاطبي أن خبر الآحاد دليل ظني، وأنه لا يؤخذ به في الأمور القطعية، إلا إذا شهد له أصل قطعي كآية قرآنية أو سنة متواترة.

وهذا الرأي للإمام الشاطبي هو مضمون كلامه في عدة مواضع من كتبه، ومن ذلك قوله أثناء رده على المبتدعة الذين يردون أحاديث الآحاد جملة: «.. فعلى كل تقدير خبر واحد صح سنده، فلا بد من استناده إلى أصل في الشريعة قطعي فيجب قبوله، ومن هنا قبلناه مطلقاً...»[(٢)].

وقال في معرض رده على المبتدعة الذين يستحسنون بعض البدع، ويحتجون على ذلك بحديث: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله

---

(١) استفدت في هذا المبحث من رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بعنوان: «الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها»، للطالب عبد الرحمن آدم علي، وقد أشرف على الرسالة الدكتور أحمد سعد حمدان، وتوفي الطالب رحمه الله قبل مناقشتها.

(٢) «الاعتصام» للشاطبي (١/٢٣٦).

حسن»[١]، قال: «والثاني أنه خبر واحد في مسألة قطعية فلا يسمع»[٢].

وقال في موطن آخر: «كل دليل شرعي إما أن يكون قطعياً أو ظنياً، فإن كان قطعياً، فلا إشكال في اعتباره، وإن كان ظنياً، فإما أن يرجع إلى أصل قطعي أو لا، فإن رجع إلى قطعي فهو معتبر أيضاً، وإن لم يرجع وجب التثبت فيه ولم يصح إطلاق القول بقبوله...»[٣].

وقد تكلم الإمام الشاطبي في المسألة في مواطن أخرى[٤]، إلا أنها تدور حول ما تقدم.

وهذا الرأي للإمام الشاطبي متأثر برأي بعض الأشاعرة في المسألة[٥]، وهو رأي مخالف لقول أهل السنة الذين يرون أن خبر الآحاد يفيد العلم إذا احتفَّت به القرائن، وتلقته الأمة بالقبول، وينبني على ذلك الاحتجاج به في المسائل القطعية وغيرها، دون تفريق بين مسائل الاعتقاد أو غيرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «مذهب أصحابنا أن أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول تصلح لإثبات أصول الديانات»[٦].

وقال الإمام ابن القيم نقلاً عن شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما القسم الثاني من الأخبار فهو ما لا يرويه إلا الواحد العدل ونحوه، ولم يتواتر لفظه ولا معناه، ولكن تلقته الأمة بالقبول عملاً به أو تصديقاً له..، فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد ﷺ من الأولين والآخرين»[٧].

---

(١) ذكره الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» وقال: «لا أصل له مرفوعاً، وإنما ورد موقوفاً على ابن مسعود»، وعزاه لأحمد برقم (٣٦٠٠)، والطيالسي في «مسنده» (ص٢٣)، وأبي سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (٢/٨٤)، ثم حسن الشيخ الألباني إسناده موقوفاً على ابن مسعود. انظر: «السلسلة الضعيفة» برقم (٥٣٢) (٢/١٧).

(٢) انظر: «الاعتصام» (٢/١٥٢).

(٣) «الموافقات» للشاطبي (٣/١٥).

(٤) ومن ذلك ما في «الموافقات» (٣/١٧، ٢٥، ٢٦).

(٥) انظر: «أصول الدين» للبغدادي (ص١٨)، «المستصفى» للغزالي (١/١٤٥).

(٦) «المسودة» (ص٢٤٨).

(٧) «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/٤٨١ ـ ٤٨٢).

وقال في موضع آخر: «وأما الجزم بصحته فإنه يحتف به من القرائن ما يوجب العلم، إذ القرائن المجردة قد تفيد العلم بمضمونها، فكيف إذا احتفت بالخبر..»[(١)].

وقال الإمام ابن أبي العز: «وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، عملاً به، وتصديقاً له، يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد مسمى التواتر، ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع»[(٢)].

٢ ـ جعل الإمام الشاطبي نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، وهذا القول خلاف قول أهل السنة الذين يجعلونها من المحكم[(٣)]، فيؤمنون بما دلت عليه من المعاني التي تليق به سبحانه، ويفوضون كيفيتها إلى الله سبحانه، فإن علم كيفيتها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

ومما يدل على ذلك من كلامه: قوله: «والثاني: أنه إذا وَجَدَ في الشرع أخباراً تقتضي ظاهراً خرق العادة الجارية المعتادة، فلا ينبغي له أن يقدم بين يديه الإنكار بإطلاق، بل له سعة في أحد أمرين: إما أن يصدق به على حسب ما جاء، ويكل علمه إلى عالمه، وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عمران: ٧] يعني الواضح المحكم، والمتشابه المجمل، إذ لا يلزمه العلم به، ولو لزم العلم به لَجُعِلَ له طريقٌ إلى معرفته، وإلا كان تكليفاً بما لا يطاق، وإما أن يتأوله على ما يمكن حمله عليه مع الإقرار بمقتضى الظاهر، لأن إنكاره إنكارٌ لخرق العادة فيه.

وعلى هذا السبيل يجري حكم الصفات التي وصف الباري بها نفسه، لأن من نفاها نفى شبه صفات المخلوقين، وهذا منفي عند الجمهور، فبقي الخلاف في نفي عين الصفة أو إثباتها، فالمثبت أثبتها صفة على شرط نفي

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٣٧٤). (٢) «شرح الطحاوية» (ص٣٥٥).
(٣) فصّل شيخ الإسلام الكلام في المسألة في «الفتاوى» (١٣/ ٢٩٤ ـ ٣١٣). وكذلك في «التدمرية» (القاعدة الخامسة).

التشبيه، والمنكر لأن يكون ثم صفة غير شبيهة بصفات المخلوقين منكر لأن يثبت أمر إلا على وفق المعتاد»[(١)].

وقال في موضع آخر ضمن كلامه على انحراف المبتدعة واتباعهم للمتشابه: «ومثاله في ملة الإسلام: مذهب الظاهرية في إثبات الجوارح للرب المنزه عن النقائص؛ من العين واليد والرجل والوجه المحسوسات، والجهة، وغير ذلك من الثابت للمحدثات»[(٢)].

٣ ـ يذهب الإمام الشاطبي إلى القول بتأويل بعض الصفات إذا احتيج إلى التأويل، ويرى أن هناك سعة لمن يأخذ به عند الحاجة.

وقد تقدم كلامه في الفقرة السابقة[(٣)]، وهو رأي الأشاعرة في هذه المسألة.

٤ ـ يرى الإمام الشاطبي رحمه الله أن الخلاف الواقع بين أهل السنة وبين أهل البدع في الصفات خلاف في الفروع، لا في الأصول، ولا سيما إذا وقع ذلك منهم بقصد حسن.

قال رحمه الله وهو يتحدَّث عن عدم تكفير المبتدعة، وأن منهم من ليس بمتبع للهوى بإطلاق: «وأيضاً فقد ظهر منهم اتحاد القصد مع أهل السنة على الجماعة من مطلب واحد، وهو الانتساب إلى الشريعة. ومن أشد مسائل الخلاف ـ مثلاً ـ مسألة إثبات الصفات؛ حيث نفاها من نفاها، فإنا إذا نظرنا إلى مقاصد الفريقين وجدنا كل واحد منهما حائماً حول حمى التنزيه ونفي النقائص وسمات الحدوث، وهو مطلوب الأدلة. وإنما وقع اختلافهم في الطريق، وذلك لا يخل بهذا القصد في الطرفين معاً، فحصل في هذا الخلاف أشبه الواقع بينه وبين الخلاف والواقع في الفروع»[(٤)].

٥ ـ نص الإمام الشاطبي على أن مذهب السلف هو الصواب وأنه

---

(١) «الاعتصام» (٢/ ٣٢٧). (٢) نفس المصدر (١/ ٢٤٠).
(٣) وانظر أيضاً ما ذكره في: «الاعتصام» (٢/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩).
(٤) انظر: «الاعتصام» (٢/ ١٨٧).

أسلم، إلا أنه ظن أن مذهب السلف في الصفات هو مجرد التصديق والتفويض المطلق. والسلف إنما فوضوا الكيفية وأثبتوا المعنى.

يقول الشاطبي: «وأما مسائل الخلاف وإن كثرت، فليست من المتشابهات بإطلاق، بل فيها ما هو منها وهو نادر كالخلاف الواقع فيما أمسك عنه السلف الصالح فلم يتكلموا فيه بغير التسليم له والإيمان بغيبة المحجوب أمره عن العباد؛ كمسائل الاستواء والنزول وأشباه ذلك. وحين سلك الأولون فيها مسلك التسليم وترك الخوض في معانيها دل على أن ذلك هو الحكم عندهم فيها، وهو ظاهر القرآن»(١).

وقال بعد ذكره لما ذهب إليه بعض المتأخرين من تأويل الصفات: «وهي مسألة اجتهادية، ولكن الصواب من ذلك ما كان عليه السلف»(٢).

ويتضح من آراء الشاطبي المتقدمة أنه متأثر بالأشاعرة في الصفات كما يتضح أنه لم يكن متعصباً لهذا المذهب.

ولا يبدو موقف الشاطبي واضحاً أمام مسائل الصفات، فنجد أنه أثنى على مذهب السلف وعدَّه أصوب، كما نجد أنه عذر من تأولها، وعَدَّ الجميع مجتهدين.

ولعل سبب هذا الموقف للشاطبي ظنه بأن مذهب السلف تفويض معاني هذه الصفات، وأنه لا يفهم منها شيء، وإلا لو أنه ذهب فيها مذهب أهل السنة والجماعة من إثبات معانيها على الوجه الذي يليق به سبحانه، وتفويض كيفيتها إليه سبحانه، لما وسعه إعذار من تأولها وصرفها عن ظاهرها.

وأيضاً هناك سبب آخر لموقف الإمام الشاطبي وهو أنه عَدَّ الخلاف في هذه المسائل شِبْهَ الخلاف الواقع في الفروع، فهو مسألة اجتهادية.

والصواب أن الخلاف في هذه المسائل العقدية ليس كالخلاف في

---

(١) «الموافقات» (٣/ ٩٤).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٩٩).

مسائل الفروع الاجتهادية، فالخلاف في مسائل الفروع مستساغ، ولكنه في مسائل العقيدة مذموم، ولا يعذر أحد في ترك الحق الذي سار عليه أهل السنة والجماعة الذين أثبتوا معاني هذه الصفات على ما يليق بجلال الله سبحانه، وفوضوا كيفيتها إلى الله تعالى، ويجب توضيح الحق لمن خالف منهجهم ورد هذه الصفات أو صرفها عن ظاهرها لتقوم عليه الحجة ويقطع عذره أمام الله تعالى.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الإمام الشاطبي رغم تأثره بالفكر الأشعري إلا أنا نجده يقدم النقل على العقل، ويعدُّ الدليل حاكماً على العقل باطلاق[١]، ويذم طريقة الفلاسفة ومنهجهم[٢].

وأين هذا الموقف من موقف متعصبي الأشاعرة الذين يرون تقديم العقل على النقل عند التعارض[٣].

وسوف أذكر الآن موقف الشاطبي من بعض المسائل العقدية التي تأثر فيها بعقيدة الأشاعرة وذلك من خلال كلامه رحمه الله:

أولاً: مسألة كلام الله تعالى:

قال الشاطبي رحمه الله في معرض رده على المعتزلة[٤] الذين كان من شبههم في نفي صفة الكلام عن الله تعالى قولهم: فالكلام لا يعقل إلا بأصوات وحروف، وكل ذلك من صفات المحدثات..، قال: «وأما كون الكلام هو الأصوات والحروف، فبناء على عدم النظر في الكلام النفسي، وهو مذكور في الأصول»[٥].

---

(١) انظر: «الاعتصام» (١/٣١٨).

(٢) انظر كلامه في ذمهم في: «الموافقات» (١/٥٥ ـ ٥٦، ٥٨، ٥٩ ـ ٦٠)، (٢/٤٠٥)، و«النص المحقق» (ص٧١).

(٣) وقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية كتابه: «درء تعارض العقل والنقل» في الرد على هذا القول الباطل.

(٤) سيأتي التعريف بهم. انظر النص المحقق (ص٣٠).

(٥) انظر: «الاعتصام» (٢/٣٣٠).

فالمؤلف يرى أن في قول الأشاعرة بالكلام النفسي مخرجاً من هذا الإشكال الذي أورده المعتزلة.

وقال أيضاً: «وهل للقرآن مأخذ في النظر على أن جميع سوره كلام واحد بحسب خطاب العباد، لا بحسبه في نفسه؟ فإن كلام الله في نفسه كلام واحد لا تعدد فيه بوجه ولا باعتبار حسبما تبين في علم الكلام»[١].

وقال أيضاً: «كتاب الله هو أصل الأصول والغاية التي تنتهي إليها أنظار النظار، ومدارك أهل الاجتهاد، وليس وراءه مرمى، لأنه كلام الله القديم»[٢].

وهذا الكلام للشاطبي موافق لقول الأشاعرة في المسألة[٣].

ثانياً: مسألة رؤية الله تعالى يوم القيامة:

قال الإمام الشاطبي في معرض رده على الذين أنكروا خوارق العادات «والسابع: رؤية الله في الآخرة جائزة، إذ لا دليل في العقل يدل على أنه لا رؤية إلا على الوجه المعتاد عندنا، إذ يمكن أن تصح الرؤية على أوجه صحيحه ليس فيها اتصال أشعة، ولا مقابلة ولا تصور جهة ولا فضل جسم شفاف، ولا غير ذلك، والعقل لا يجزم بامتناع ذلك بديهة، وهو إلى القصور في النظر أميل، والشرع قد جاء بإثباتها، فلا معدل عن التصديق»[٤].

وهذا النص واضح في إثبات الإمام الشاطبي للرؤية على طريقة

---

(١) «الموافقات» (٣/ ٢٢٤). (٢) المصدر السابق.

(٣) انظر كلام الأشاعرة في هذه المسألة في: «كتاب أصول الدين» للبغدادي (ص١٠٦ ـ ١٠٨)، «الإرشاد» للجويني (ص١٢٨ ـ ١٣٧)، «الإنصاف» للباقلاني (ص٩٦ ـ ٩٧)، «شرح الباجوري على الجوهرة» (ص٦٤ ـ ٦٦، ٨٤).
وانظر في رد أهل السنة عليهم: «فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٢/ ٥٧٩ ـ ٥٨١) (٦/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦)، «مختصر الصواعق المرسلة» لابن القيم (٢/ ٤٢٦)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص١٨٤ ـ ١٨٨).

(٤) انظر: «الاعتصام» (٢/ ٣٣٠).

الأشاعرة الذين ينفون رؤية الله في جهةٍ، بناءً على نفيهم العلو والفوقية له سبحانه[1].

قال الإمام ابن أبي العز[2]: «ومن قال: يرى لا في جهة فليراجع عقله، فإما أن يكون مكابراً لعقله وفي عقله شيء، وإلا فإذا قال يرى لا أمام الرائي، ولا خلفه، ولا عن يمينه، ولا عن يساره، ولا فوقه، ولا تحته؛ رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة، ولهذا ألزم المعتزلة من نفي العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا كيف تعقل رؤية بلا مقابلة بغير جهة...».

ثالثاً: مسألة الاستواء:

قال رحمه الله أثناء حديثه عن المتشابهات: «وأما مسائل الخلاف وإن كثرت، فليست من المتشابهات بإطلاق، بل فيها ما هو منها، وهو نادر، كالخلاف الواقع فيما أمسك عنه السلف الصالح، فلم يتكلموا فيه بغير التسليم له والإيمان بغيبه المحجوب أمره عن العباد؛ كمسائل الاستواء وأشباه ذلك، وحين سلك الأولون فيها مسلك التسليم، وترك الخوض في معانيها، دل على أن ذلك هو الحكم عندهم فيها، وهو ظاهر القرآن، لأن الكلام فيما لا يحاط به جهل، ولا تكليف يتعلق بمعناها»[3].

وقال في موضع آخر ـ مبيناً لقوله: لا تكليف يتعلق بمعناها ـ: «المراد أن يتعلق تكليف بمعناه المراد عند الله تعالى، وقد يتعلق به التكليف من حيث هو مجمل، وذلك بأن يؤمن أنه من عند الله، وبأن يجتنب فعله إن كان أفعال العباد، ويجتنب النظر فيه إن كان غير أفعال العباد كقوله:

---

(١) انظر قول الأشاعرة في: «الملل والنحل» للشهرستاني (ص١٠٠)، «الإنصاف» للباقلاني (ص٧٢ ـ ٧٤، ٢٥٢)، «أصول الدين» للبغدادي (ص٩٧ ـ ١٠٢).
وانظر في رد أهل السنة عليهم: «الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٦/ ٨٤، ٨٧)، «درء تعارض العقل والنقل» له أيضاً (١/ ٢٥٠)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص١٩٥).

(٢) «شرح الطحاوية» (ص١٩٥).

(٣) «الموافقات» للشاطبي (٣/ ٩٤).

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وأشباه ذلك، هذا معنى أنه لا يتعلق به تكليف، وإلا فالتكليف متعلق بكل موجود، من حيث يعتقد على ما هو عليه، أو يتصرف فيه إن صح تصرف العباد فيه، إلى غير ذلك من وجوه النظر»[(١)].

وفي هذه العبارات يذكر المؤلف أن السلف لم يخوضوا في معنى هذه الصفة ونحوها من الصفات، بل ينهى عن النظر في معناها كما في النص الأخير.

وهذا الكلام للإمام الشاطبي في هذه الصفة موافق لقول بعض الأشاعرة الذين يفوضون معنى الاستواء إلى الله، ويدعون أنه غير معلوم، ظناً منهم أن ذلك مذهب السلف، ومنهم من ذهب إلى تأويل الاستواء بالاستيلاء[(٢)].

رابعاً: مسألة علو الله تعالى:

قال الإمام الشاطبي متحدثاً عما يلزم مفسر القرآن معرفته: «ومن ذلك معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها حالة التنزيل، وإن لم يكن ثَمَّ سبب خاص لا بد لمن أراد الخوض في علم القرآن منه، وإلا وقع في الشبه والإشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة، ولا بد من ذكر أمثلة تعين على فهم المراد، وإن كان مفهوماً: قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] وأشباه ذلك، إنما جرى على معتادهم في اتخاذ الآلهة في الأرض، وإن كانوا مقرين بإلهية الواحد الحق، فجاءت الآيات بتعيين الفوق وتخصيصه

---

(١) «الموافقات» للشاطبي (٣/ ٣٤٤).

(٢) انظر كلام الأشاعرة في هذه المسألة في: «أصول الدين» للبغدادي (ص١١٢ ـ ١١٤)، «الملل والنحل» للشهرستاني (ص٩٢)، «تفسير الفخر الرازي» (١٤/ ١٠٦، ١٢١).
وانظر في رد أهل السنة عليهم: «الفتاوى» (٤/ ٦٧ ـ ٦٨)، (٥/ ٣٤ ـ ٣٦)، «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (١/ ١٤ ـ ١٦)، «مختصر الصواعق المرسلة» لابن القيم (١/ ٥٤ ـ ٥٥)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص٢٨٠ ـ ٢٨١).

تنبيهاً على نفي ما ادعوه في الأرض، فلا يكون فيه دليل على إثبات جهة البتة، ولذلك قال تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، فتأمله، واجر على هذا المجرى في سائر الآيات والأحاديث»[١].

ومن كلامه أيضاً: قوله عند تقسيمه للبدع إلى مكفرة وغير مكفرة:

«لا شك في أن البدع يصح أن يكون منها ما هو كفر، كاتخاذ الأصنام لتقرِّبَهم إلى الله زلفى، ومنها ما ليس بكفر كالقول بالجهة عند جماعة»[٢].

ولفظ الجهة وإن كان من الألفاظ المحدثة التي ينبغي أن يُسأل عنها لمعرفة المراد بها، لاحتمالها الحق والباطل، إلا أنا إذا نظرنا إلى النص الأول تبين لنا أن مراد الشاطبي نفى صفة العلو، وهو مذهب الأشاعرة، وهو مخالف لمذاهب أهل السنة الذين يثبتون علو الله تعالى وفوقيته سبحانه بأدلة الكتاب والسنة[٣].

خامساً: بقية الصفات السمعية:

(النزول ـ الضحك ـ اليد ـ القدم ـ الوجه ـ العين).

ذهب الإمام الشاطبي في هذه الصفات إلى ما ذهب إليه في صفة الاستواء من القول بتفويض معناها، وأن ظاهرها غير مراد، وهو قول بعض الأشاعرة[٤].

وأوضحُ عبارات الشاطبي في ذلك: ما ذكره في الاعتصام ذاماً لأهل

---

(١) «الموافقات» للشاطبي (٣/ ٣٥١). (٢) «الاعتصام» للشاطبي (٢/ ١٩٧).

(٣) انظر المسألة في: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨)، (٥/ ١٢٢، ١٢٦، ٢٢٧، ٢٣١)، «الملل والنحل» للشهرستاني (ص١٠٠)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص٢٨٢)، «مختصر الصواعق المرسلة» لابن القيم (٢/ ٣٦٩ ـ ٣٧٥).

(٤) انظر قولهم في: «الإرشاد» للجويني (ص١٤٦)، «الملل والنحل» للشهرستاني (ص٩٢)، «أصول الدين» للبغدادي (ص١٠٩ ـ ١١٢)، «أقاويل الثقات» لمرعي بن يوسف الكرمي (ص١٣٦).

البدع الذين يتبعون المتشابهات، فقال: «ومثاله في ملة الإسلام مذهب الظاهرية في إثبات الجوارح للرب المنزه عن النقائص: من العين والرجل والوجه المحسوسات، والجهة وغير ذلك من الثابت للمحدثات»[١].

وقال أيضاً في سياق كلامه على المتشابه الإضافي:

«وأما مسائل الخلاف وإن كثرت فليست من المتشابهات بإطلاق، بل فيها ما هو منها وهو نادر، كالخلاف الواقع فيما أمسك عنه السلف الصالح، فلم يتكلموا فيه بغير التسليم له، والإيمان بغيبه المحجوب أمره عن العباد، كمسائل الاستواء والنزول والضحك واليد والقدم والوجه وأشباه ذلك، وحين سلك الأولون فيها مسلك التسليم وترك الخوض في معانيها دل على أن ذلك هو الحكم عندهم فيها، وهو ظاهر القرآن، لأن الكلام فيما لا يحاط به جهل، ولا تكليف يتعلق بمعناها»[٢].

وقال في موضع آخر: «وإن سُلِّم فالمراد أن لا يتعلق تكليف بمعناه المراد عند الله تعالى، وقد يتعلق به التكليف من حيث هو مجمل، وذلك بأن يؤمن أنه من عند الله، وبأن يجتنب فعله إن كان من أفعال العباد، ويجتنب النظر فيه إن كان من غير أفعال العباد»[٣].

وفي هذه النصوص ما يكفي لبيان موقف الشاطبي من هذه الصفات، وهو خلاف قول أهل السنة فيها، حيث أثبتوا معانيها على الوجه الذي يليق به سبحانه، وفوضوا كيفيتها إلى الله[٤].

---

(١) «الاعتصام» (١/ ٢٤٠).

(٢) «الموافقات» (٣/ ٩٤).

(٣) «الموافقات» (٣/ ٣٤٤).

(٤) انظر في الرد على مذهب الأشاعرة: «فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٤/ ٦٧ ـ ٦٨)، (٥/ ٣٤، ٣٥، ٣٦)، و«درء تعارض العقل والنقل» له أيضاً (١/ ١٤ ـ ١٦)، و«مختصر الصواعق المرسلة» لابن القيم (ص٥٤ ـ ٥٥).

الباب الثاني

التعريف بالكتاب وطبعاته ونُسَخِه الْخَطِّيَّة

* وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالكتاب.

الفصل الثاني: التعريف بطبعات الكتاب ونُسَخِه الْخَطِّيَّة.

الفصل الأول

التعريف بالكتاب

* وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب.

المبحث الثالث: سبب تأليف الكتاب.

المبحث الرابع: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه.

المبحث الخامس: قيمة الكتاب العلمية.

المبحث الأول

اسم الكتاب

لقد نص المؤلف في المقدمة على أن اسم كتابه هذا «الاعتصام»، حيث قال[١]: «فاستخرت الله تعالى في وضع كتاب يشتمل على بيان البدع وأحكامها وما يتعلق بها من المسائل أصولاً وفروعاً، وسميته بالاعتصام. . .».

وجاءت هذه التسمية صراحة على الصفحة الأولى من النسخة المدنية المرموز لها بـ (م)، والنسخة المصرية المرموز لها بـ (خ) والنسخة التونسية الثانية المرموز لها بـ (ت)، غير أن اسمه في (م) و(خ) هكذا: «هذا كتاب الاعتصام في ذم البدع».

وأما النسخة المغربية الأولى المرموز لها بـ (ر)، فلم يذكر اسم الكتاب فيها في مقدمة الشاطبي، بل جاء في موضعه بياض بعد قوله: «وسَمَّيته»، ومثلها المغربية الثانية المرموز لها بـ(غ)، وجاء اسم الكتاب على غلاف المغربية الأولى (ر) هكذا: «كتاب الحوادث والبدع في الحض على اتباع أهل السنة واجتناب أهل البدع»، ومن المفترض أن يذكر هذا الاسم أيضاً على المغربية الثانية (غ)؛ لأنها منسوخة عنها كما سيأتي، غير أنه جاء في موضع التسمية فيها بياض، فلا ندري أهكذا جاء في الأصل، أو هو تصرف ممن قام بالتصوير؟!.

ونص جميع الذين ترجموا للمؤلف على أن اسم كتابه: «الاعتصام»، إلا تلميذه عبد الله المجاري[٢]؛ فإنه سمَّاه[٣] «كتاب الحوادث والبدع»،

---

(١) في «مقدمة الكتاب» (١/ ٤٣).

(٢) تقدمت ترجمته ضمن تلاميذ المؤلف.

(٣) في «برنامجه» (ص١١٨).

فلعله وقعت له النسخة المغربية (ر)، أو نسخة أخرى شبيهة بها، والله أعلم.

ولا شكَّ بأن هذه التسمية غير صحيحة؛ لأن صاحب البيت أدرى بما فيه، وليس بعد تصريح المؤلف باسمه ما يدعو للخلاف، وأما «كتاب الحوادث والبدع»، فالمعروف بهذا الاسم هو كتاب أبي بكر الطرطوشي رحمه الله، فلعل الذي سمَّى كتاب الشاطبي بهذا الاسم نظر إلى موضوع الكتاب، وربطه بشهرة كتاب الطرطوشي رحمه الله، ولم يرد في نسخته ما ذكره المؤلِّف في المقدمة، أو لم يتنبَّهْ له، والله أعلم.

المبحث الثاني

موضوع الكتاب

لقد نص الإمام الشاطبي على موضوع كتابه في المقدمة حيث قال: «فاستخرت الله تعالى في وضع كتاب يشتمل على بيان البدع وأحكامها، وما يتعلق بها من المسائل أصولاً وفروعاً...»(١).

وقد جعل المؤلف هذا الكتاب في مقدمة وعشرة أبواب.

فأما المقدمة فتحدَّث فيها المؤلف عن غُربة الإسلام يوم بدأ، وأنه سيعود غريباً كما بدأ، مبيِّناً ذلك بحال النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وما كانوا فيه من القلة والضعف في أول الإسلام، ثم ما منَّ الله به عليهم من القوة والنصر واكتمال الدين، وأن الأمر بقي على هذا الحال حتى عاد الإسلام غريباً كما بدأ، وذلك بسبب فُشُوِّ البدع، وظهور الفرق الضالة، وقلة المنكرين لها.

وقد ذكر المؤلف أنه اتبع الكتاب والسنة وصبر على ذلك، مع كثرة المخالفين، ومع كثرة اتهاماتهم له...، وأنه تتبع البدع لعله يجتنبها، والسنن لعلها يظهرها بالعمل.

ثم ذكر أنه استشار واستخار في وضع كتاب في هذا الموضوع لأهميته وشدة الحاجة إليه.

وأما أبواب الكتاب العشرة فنسوقها إليك باختصار.

فالباب الأول: في تعريف البدعة وشرح التعريف.

---

(١) انظر النص المحقق (ص٤٣).

والباب الثاني: في ذم البدع وسوء منقلب أهلها من القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعين وغيرهم.

والباب الثالث: في أن ذم البدع عام من غير تخصيص، وبيان أقسام المبتدعة من حيث الاجتهاد والتقليد، والرد على من ذهب إلى تقسيم البدع إلى حسن وقبيح، أو إلى واجب ومندوب ومباح وحرام ومكروه.

والباب الرابع: في مأخذ أهل البدع في الاستدلال، ومناهجهم في الاحتجاج على بدعهم.

والباب الخامس: في أحكام البدع الحقيقية والإضافية والفرق بينهما.

والباب السادس: في أحكام البدع، وأنها ليست على رتبة واحدة، بل هي متفاوتة، فمنها المحرم ومنها المكروه، والمحرم ليس على رتبة واحدة..، ومنها الكبيرة ومنها الصغيرة.

والباب السابع: في الابتداع، هل يدخل في الأمور العادية؟ أم يختص بالأمور العبادية؟.

والباب الثامن: في الفرق بين البدع والمصالح المرسلة والاستحسان.

والباب التاسع: في السبب الذي من أجله افترقت فرق المبتدعة عن جماعة المسلمين. وقد ذكر المؤلف فيه أحاديث الافتراق وبسط الكلام في مسائلها.

والباب العاشر: في بيان معنى الصراط المستقيم الذي انحرفت عنه سبل أهل الابتداع فضلَّت عن الهدى بعد البيان، ولم يُتِمَّ المؤلف هذا الباب، وكل جُلٍّ ما فيه عن الجهات التي يقع منها الابتداع، وهي الجهل بأدوات الفهم، والجهل بمقاصد الشريعة، وتحسين الظن بالعقل، واتباع الهوى.

المبحث الثالث

سبب تأليف الكتاب

ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب سبب تأليفه، وهو ظهور البدع، وانكباب الناس على العمل بها، وسكوت المتأخرين عن الإنكار لها، مع أن هذه البدع قد فشت حتى التبست عند الكثير بالسنة[١].

وذكر أيضاً رحمه الله أنه كان قد اجتمع له في البدع والسنن أصول وفروع، فمالت إلى بَثِّها النفس[٢].

ولعل من أهم أسباب تأليف الكتاب: ما ذكره المؤلف من أنه قَلَّما صُنِّف في هذا الموضوع على الخصوص تصنيف، وأن ما صُنِّف فيها غير كاف[٣].

وقال المؤلف رحمه الله في تقرير هذا المعنى: «... وأنا أرجو أن يكون كَتْبُ هذا الكتاب الذي وضعت يدي فيه من هذا القبيل، لأني رأيت باب البدع في كلام العلماء مُغْفلاً جِدّاً، إلا من النقل الجَلِيِّ؛ كما نقل ابن وضّاح[٤]، أو يؤتى بأطراف من الكلام لا يشفي الغليل بالتفقه فيه كما ينبغي، ولم أجد على شدة بحثي عنه إلا ما وضع فيه أبو بكر الطرطوشي[٥]، وهو يسير في جانب ما يُحتاج إليه فيه، وإلا ما وضع الناس في الفِرَقِ الثنتين والسبعين، وهو فصل من فصول الباب وجزء من أجزائه، فأخذت نفسي بالعناء فيه، عسى أن ينتفع به واضعه وقارئه وناشره

(١) انظر النص المحقق (ص٣٦). (٢) الموضع السابق.
(٣) الموضع السابق.
(٤) تأتي ترجمته في الجزء المحقق (ص٣٩).
(٥) تأتي ترجمته في الجزء المحقق (ص٢٦١).

وكاتبه والمنتفع به وجميع المسلمين، إنه وليُّ ذلك ومُسْديه بسعة رحمته[١].

هذه هي الأسباب التي دفعت المؤلف إلى تأليف هذا الكتاب.

---

(١) «الاعتصام» (٢/١١٧ ـ ١١٨).

المبحث الرابع

توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه

لم تَخْلُ نسخة من نسخ الكتاب الخطية من نسبة هذا الكتاب إلى الإمام الشاطبي رحمه الله.

وقد ذكره ضمن تصانيف المؤلف تلميذه عبد الله المجاري[١] في كتابه «برنامج المجاري»[٢].

وذكره أيضاً أحمد بابا التنبكتي في نيل الابتهاج ضمن تصانيفه رحمه الله[٣].

وذكره محمد بن مخلوف في شجرة النور الزكية ضمن مؤلفاته[٤]، والكتاني في فهرس الفهارس[٥]، وسركيس في معجم المطبوعات العربية[٦]، ورضا كحالة في معجم المؤلفين[٧].

ومما يؤكد نسبة هذا الكتاب إلى الإمام الشاطبي: إحالاته فيه إلى كتابه الموافقات، ومن ذلك ما في المقدمة (ص٢٥)، والباب الثالث (ص٤٠١)، والباب الثامن (٢/ ١٣٥)، والباب التاسع (٢/ ٢٢٤).

ويؤكد هذه النسبة أيضاً أسلوب المؤلف في هذا الكتاب، فهو أسلوبه في الموافقات.

---

(١) تقدمت ترجمته ضمن تلاميذ المؤلف (ص٣٨).

(٢) انظر: «برنامج المجاري» (ص١١٨).

(٣) «نيل الابتهاج» (ص٤٨).

(٤) «شجرة النور الزكية» (ص٢٣١).

(٥) «فهرس الفهارس» (١/ ١٩١).

(٦) «معجم المطبوعات العربية» (١/ ١٠٩٠ ـ ١٠٩١).

(٧) «معجم المؤلفين» (١/ ١١٨ ـ ١١٩).

المبحث الخامس

قيمة الكتاب العلمية

يُعَدُّ كتاب الاعتصام للإمام الشاطبي أحسن ما أُلِّف في التحذير من البدع وبيان أحكامها، فلا نكاد نجد كتاباً تناول البدعة وأحكامها كما تناولها هذا الكتاب، وأغلب من ألف في هذا الموضوع بعد الإمام الشاطبي استفاد منه وتأثر به تأثراً واضحاً.

وتقدم ذكر كلام المؤلف في إشارته إلى من سبقه ممن كتب في هذا الموضوع، وبيَّن أنها قليلة وغير كافية في هذا الموضوع(١).

وقد فاق هذا الكتاب غيره من الكتب في هذا الموضوع بأمورٍ عِدَّة، من أهمها:

١ ـ دقة المؤلف في تعريف البدعة، حيث عرفها بتعريف دقيق، ثم شرح التعريف شرحاً وافياً حدد به معنى البدعة على وجه الدقة، وأزال به ما يقع للكثير من اللبس وعدم التفريق بين البدع والمحرمات بل والمباحات.

٢ ـ سعة جمعه للأدلة في الحث على السنة والنهي عن البدعة، سواء من الآيات أو الأحاديث أو الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم، ودراسة هذه الأدلة والنقول دراسة دقيقة تنبئ عن دِقَّةٍ في الاستنباط، وبراعة في الفهم.

٣ ـ حسن ترتيب المؤلف لموضوعات الكتاب، وتقسيمه له على أبواب وفصول ومسائل، وتدرجه في ترتيب هذه الأبواب بحسب موضوعاتها مما يعين القارئ على الفهم والاستيعاب.

---

(١) انظر النص المحقق (ص٣٦).

٤ ـ سعة البحث وطول النفس مع الجودة والإتقان في تحرير المسائل والأحكام المتعلقة بالبدع، وهذه منقبة واضحة لهذا الكتاب جعلته يفوق غيره مما أُلِّف في هذا الباب.

٥ ـ تركيز المؤلف على المسائل التي تلتبس على كثير من الناس، ويتخذها المبتدعة وسيلة لترويج بعض البدع، حيث حرر المؤلف القول فيها، وأزال عنها الاشتباه، وذلك كمسألة تقسيم البدعة إلى حسنة وقبيحة، أو تقسيمها بأقسام أحكام الشريعة الخمسة[1]، وكمسألة التفريق بين البدع والمصالح المرسلة والاستحسان[2]، ونحوها من المسائل.

٦ ـ قوة المؤلف العلمية، وتأهله لخوض هذا الموضوع، فقد اجتمع له علوم أهلته لهذه المهمة، من علم بالعربية، والأصول، ومقاصد الشريعة ونصوصها، مع قوة في الاستنباط، ورصانة في العبارة.

ومزايا هذا الكتاب تفوت الحصر، نسأل الله أن يجزي مؤلفه خير الجزاء.

---

(١) تناول المؤلف هذه المسألة في الباب الثالث (ص٣٢١ وما بعدها، وص٣٣٧ وما بعدها).

(٢) أفرد المؤلف لهذه المسألة الباب الثامن من الكتاب.

الفصل الثاني

التعريف بطبعات الكتاب ونُسَخِه الْخَطِّيَّة

* وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بطبعات الكتاب.

المبحث الثاني: التعريف بنسخ الكتاب الخطِّيَّة.

المبحث الأول

التعريف بطبعات الكتاب

طُبع كتاب «الاعتصام» للشاطبي عدة طبعات، أهمها طبعات ثلاث، وهي:

١ ـ **الطبعة الأولى**: بتعليق وتصحيح الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله:

وهي أول طبعة تخرج للكتاب، وقد طُبعت الطبعة الأولى منها في مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٣١هـ.

وذكر الشيخ رشيد رضا في مقدمته أن اعتماده كان على «نسخة بخط مغربي في كتب الشيخ محمد محمود الشنقيطي، المحفوظة في دار الكتاب الخديوية»[١].

وهذه النسخة هي إحدى النسخ التي اعتمدناها في طبعتنا هذه، ورمزنا لها بالرمز (خ)، وسيأتي وصفها.

وقد طُبعت هذه الطبعة مرتين:

المرة الأولى: في ثلاثة أجزاء: الجزء الأول من أول الكتاب إلى نهاية الباب الرابع، ويقع في ٣٨٨صفحة.

الجزء الثاني: من أول الباب الخامس إلى نهاية الثامن، ويقع في ٣٥٦ صفحة.

الجزء الثالث: من أول الباب التاسع إلى نهاية الكتاب، ويقع في ٢٧٩ صفحة.

---

(١) انظر مقدمة رشيد رضا لـ: «الاعتصام» (١/ ٧).

وفي نهاية الكتاب جدول بالأخطاء المطبعية يقع في ٨ صفحات.

وقد قدم الشيخ رشيد رضا رحمه الله لهذه الطبعة بمقدمة أثنى فيها على الشاطبي، وبيَّن فيها أهمية الكتاب، ومنجهه في التعليق والتصحيح، واعتذر عن التقصير بسبب كثر مشاغله في تلك الفترة، وأنه لم يتسنَّ له وقتٌ كافٍ للتعليق وتخريج أحاديث الكتاب، وظهر من عبارته أنه لم يحقق نص الكتاب، وإنما حققه شخص آخر، وأعطيت النسخة لرشيد رضا لمراجعة النص والتعليق عليه. ويظهر أن المحقق للنص تصرّف ـ اجتهاداً ـ في بعض المواضع، كما أن التحقيق تم على نسخة واحدة، مما أدى إلى ظهور خللٍ بَيِّنٍ في النص.

ولا يوجد تخريج للأحاديث والآثار في هذه النسخة إلا حديث: «بدأ الإسلام غريباً» في بداية الكتاب.

ولكثرة فوائد هذه التعليقات التي سطرها يراع رشيد رضا تم نقلها بتمامها في بعض المواضع من الكتاب.

وهذه الطبعة نادرة الوجود لقدمها.

المرة الثانية: ثم أعيد طبع الكتاب في جزئين، أُصلحت فيها الأخطاء المطبعية، وطبعته المكتبة التجارية الكبرى في مصر.

ينتهي الجزء الأول من هذه الطبعة بنهاية منتصف الباب الخامس، ويقع في ٣٦٨ صفحة.

ويبدأ الجزء الثاني من منتصف الباب الخامس إلى نهاية الكتاب، ويقع في ٣٦٢ صفحة.

وهذه الطبعة هي الطبعة المشهورة والمتداولة بين الناس، وهي التي تم الاعتماد عليها في هذا التحقيق في نقل أقوال رشيد رضا، وبيان فروقها في بعض أجزاء الكتاب، ورمزنا لها بالرمز (ط).

٢ ـ **الطبعة الثانية**: طبعة دار ابن عفان بتحقيق الشيخ سليم الهلالي:

وقد تمت طباعتها سنة ١٤١٢هـ، نشرتها دار ابن عفان في الخبر في المملكة العربية السعودية.

ويقع الكتاب في جزئين: الجزء الأول من بداية الكتاب إلى نهاية الباب الخامس، في ٥١٤ صفحة.

والجزء الثاني من بداية الباب السادس إلى نهاية الكتاب، في ٣٦٥ صفحة.

وقد حقق الكتاب على مخطوط واحد، وهي النسخة المدنية، وسيأتي التعريف بها.

ولكثرة الملاحظات على هذه الطبعة أطال الشيخ مشهور[1] في نقدها؛ بحيث استغرق نقده لها (٦٠) صفحة تقريباً.

٣ ـ الطبعة الثالثة: طبعة مكتبة التوحيد بتحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان:

وكانت طباعتها سنة ١٤٢١هـ، وصدرت عن مكتبة التوحيد بالمنامة ـ البحرين، وهي أحسن طبعات الكتاب السابقة، وقد صدرت في أربعة مجلدات مع الفهارس، وكان الاعتماد في تحقيقها على طبعة الشيخ رشيد رضا، بالإضافة لنسختين خطيتين، هما: نسخة المدينة النبوية التي رمزنا لها بالرمز (م)، وإحدى النسخ المغربية، وهي التي رمزنا لها بالرمز (ر).

وكان من دواعي نشر طبعتنا هذه ـ مع وجود طبعة الشيخ مشهور ـ ثلاثة أمور:

أولاً: أن هذا العمل كان موجوداً وشبه مكتمل وشُرِع في طباعته وتكميله قبل خروج عمل الشيخ مشهور، فأصله ـ كما تقدم ـ رسائل جامعية نوقشت في سنتي (١٤١٣هـ ـ ١٤١٥هـ)، ومن المعلوم أنه يعزُّ على المرء ذهاب جهده الذي أفنى فيه بعض عمره، وكم من الأعمال الموجودة

---

(١) في مقدمة طبعته التي سيأتي التعريف بها (١/١٠٨ ـ ١٦٨).

في مكتبات العالم الإسلامي بتحقيقات متعددة، ومنها: الكتب الستة وغيرها.

ثانياً: وجود بعض الاختلاف بين طبعتنا هذه وطبعة الشيخ مشهور، في مواضع من نص كتاب الشاطبي والتعليق عليه، وهو اختلاف له فائدته لطالب العلم ولا شك، ولا نرى ما يستدعي ذكره، فضلاً عن عيب عمل الشيخ وتتبع أخطائه[1]، فالساحة العلمية تستوعب العملين وزيادة، وأهل العلم سيستفيدون من كلا العملين إن شاء الله، فكلٌّ منهما يكمِّل الآخر.

علماً بأن هناك مقالة نشرت في ملتقى أهل الحديث بعنوان: «ملحوظات على تحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان لكتاب الاعتصام للشاطبي»، كتبها أبو زرعة التميمي النجدي في ١٤٢٤/٦/٢٢هـ، ولم يعتمد في ملاحظاته على نسخة خطية، ولا يعني ذكرنا لهذه المقالة موافقة الكاتب، مع أنه كان يصحبه الأدب فيما كتب ـ جزاه الله خيراً ـ ولكن من الملاحظات ما قد يوافق عليه، ومنها ما هو اختلاف في وجهات النظر، أو هكذا وقع للشيخ مشهور في ما بين يديه من النسخ، والتفصيل في ذلك ليس من مقصودنا.

ثالثاً: تَوَفُّرُ ست نسخ خطِّيَّة عندنا اعتمدناها في التحقيق ـ كما سيأتي ـ منها أربع نسخ زائدة على النسخ التي اعتمدها الشيخ مشهور، إحداها الأصل الذي طُبعت عليه نسخة رشيد رضا رحمه الله.

---

(١) فنحن لا نرى صواباً ما اعتاده كثير من المحققين؛ من تتبع عيوب المحققين الآخرين، ومحاولة إسقاط أعمالهم، والتطاول عليهم، واتهامهم في علمهم ونيَّاتهم، إلا في أحايين يستدعيها الوضع القائم، بعدل وإنصاف، وبقدر الضرورة، مع الحرص على أن لا يُذْكَرَ إلا ما لا بُدَّ من ذكره بقصد بيان حق، أو تحذير من باطل أو خطأ يضرُّ الأمة، فهذا من النصيحة لله سبحانه، ولرسوله ﷺ، ولأئمة المسلمين وعامَّتهم، نسأل الله صلاح النية.

المبحث الثاني

التعريف بنسخ الكتاب الخطِّيَّة

توفر لدينا ست نسخ خطيّة لكتاب الاعتصام، وفيما يلي وصفها:

النسخة الأولى:

النسخة المغربية الأولى المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (١٦٩٣)، وتقع في (١٥٥) ورقة، في كل ورقة صفحتان، في الصفحة (٣١) سطراً، في السطر (١٧) كلمة تقريباً.

وهي بخط مغربي جيد ومتقن ومشكول في بعض المواضع، وقد لحق بعض صفحاتها شيء من التلف الذي ذهب ببعض الجمل، بل والأسطر أحياناً.

وهي أجود النسخ وأكملها، وبها يستقيم نص الكتاب، وينتفي كثير مما قيل عن صعوبة أسلوب الشاطبي الذي كان بسبب سقط وتصحيف وقع في طبعات الكتاب السابقة.

على أن هذه النسخة لا تخلو من بعض السقط والخطأ، ولكنه قليل في جانب كثير صوابها.

ولم يذكر عليها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، غير أنه يغلب على الظن أنها أقدم النسخ كما يظهر من خطها، بخلاف باقي النسخ التي ذُكِر تاريخ نسخها، فجميعها متأخرة بعد المئتين وألف للهجرة.

وكتب اسم الكتاب على غلافها هكذا: «كتاب الحوادث والبدع في الحض على اتباع أهل السنة واجتناب أهل البدع، تأليف الشيخ الفقيه الإمام

العالم العلامة المحدث الناقد الراوية الأستاذ النحوي الخطيب البليغ أبي إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى ورضي عنه بمنّه ويمنه».

وهذا يخالف التسمية المعروفة التي نصَّ عليها المصنف في مقدمة الكتاب: «الاعتصام»، فإما أن تكون النسخة... (وتقدمت مناقشة تسمية الكتاب) فالذي يظهر أن المكتوب على غلاف الكتاب ليس بخط الناسخ، فلعل التلف ذهب بالغلاف، ثم اجتهد أحد المطالعين بعد أن رأى موضوع الكتاب يتعلق بالحث على اتباع السنن واجتناب البدع، ولا يعرف عنوان كتاب الشاطبي، وكان مستحضراً لعنوان كتاب أبي بكر الطرطوشي «الحوادث والبدع»، فأثبته عليه، ولم يقرأ مقدمة الكتاب التي نصَّ فيها الشاطبي رحمه الله على تسمية كتابه هذا بـ«الاعتصام»، والله أعلم.

وقد رمزنا لها بالرمز (ر).

النسخة الثانية:

هي النسخة المغربية الثانية، وهي من محفوظات القصر الملكي بالرباط، وأصلها من مكتبة جامع علي بن يوسف بمراكش، وتقع في (٤٥٩) صفحة حسب الترقيم المكتوب على صفحاتها، وهو غير صحيح (مع ملاحظة أن ترقيم الصفحات فيه خطأ حيث جاء بعد (ص٢٥٧) صفحة رقم (٢٦٨) ولا يوجد في الحقيقة سقط، بل الكلام متصل ومستقيم).

ويوجد في كل صفحة (٢٥) سطراً.

في كل سطر من (١٢ إلى ١٥) كلمة تقريباً.

وخطها مغربي.

ولم يُذكر اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وقد رمزنا لها بالرمز (غ).

ونكاد نجزم بأنها منسوخة عن النسخة المغربية السابقة (ر)؛ لأن ناسخها يبيض المواضع التي لحقها التلف في نسخة (ر)، وهي أكثر النسخ

موافقة لها في فروقها، ولم نجد في بداية مصورتها ذكراً لاسم الكتاب، وإنما كُتِب على غلافها ما نَصُّه: «تأليف الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة المحدث الناقد الراوية الأستاذ النحوي الخطيب البليغ أبي إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى ورضي عنه»، وهي نفس العبارة التي على نسخة (ر)، سوى عنوان الكتاب، فإنه لم يظهر على مصورتها، فإما أن يكون الناسخ رأى أن العنوان خطأ فتركه، أو يكون كتبه ولكنه طمس فلم يظهر في المصورة، والله أعلم.

النسخة الثالثة:

النسخة المدنية المحفوظة في مكتبة المسجد النبوي تحت رقم (٢٩/ ٢١٤)، وعنها نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٣٣٩).

تقع هذه النسخة في (٢٦٥) ورقة، في الورقة صفحتان، وفي الصفحة (٢٥) سطراً، في كل سطر ما بين (١٠) إلى (١٢) كلمة تقريباً.

وقد كتبت بخط مغربي، سنة (١٢٤٨هـ)، ولم يذكر اسم ناسخها، وقد كُتب في أعلى الغلاف ما نصُّه: «ملك محمد بن عاشور غفر الله له». ثم في أسفل منه: «هذا كتاب الاعتصام في ذم البدع للإمام أبي إسحاق الشاطبي، تملكه فقير ربه المعتمد على مولاه الأكرم محمد بن (. . . . .) في ثاني الجمادين سنة ١٢٤٨». ثم أسفل منه: «ملك الهمام الفاضل الشيخ سيدي محمد بن عاشور المالكي مذهباً، غفر الله له ولمشايخه ولوالديه والمسلمين آمين».

وفي بدايتها تعريف موجز بالكتاب وصاحبه وثناء عليهما، ثم فهرس لمحتويات الكتاب.

وقد رمزنا لها بالرمز (م).

النسخة الرابعة:

النسخة المصرية التي اعتمد عليها رشيد رضا في تحقيقه لهذا الكتاب،

وهي محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٢ فقه مالكي).

ومسطرتها ٣٢ × ٢١ سم تقريباً.

وتقع في جزئين: الجزء الأول في ٢٧٤ صفحة، والجزء الثاني في ٢٥٦ صفحة.

في كل صفحة ٢٣ سطراً.

في كل سطر ما بين ٩ إلى ١٢ كلمة.

وكتبت بخط مغربي.

ناسخها هو: حسن بن محمد الشلبي (أو: الشبلي).

تاريخ نسخها: سنة ١٢٩٥هـ.

وقد جاء في طُرَّتها ما نصُّه:

«هذا كتاب الاعتصام في ذم البدع؛ للإمام أبي إسحاق الشاطبي برَّد الله ثراه، وجعل الجنة مأواه، آمين يا الله».

ثم في أسفل هذا العنوان هِبَة هذه النسخة من صاحبها لشيخه محمد محمود، ثم وقفيَّة الشيخ هذا الكتاب، وهذا نص الهبة والوقفية: «الحمد لله، وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم، اللذين من اعتصم بهم هُدي إلى الصراط المستقيم، وبعد فيقول راقم هذه الحروف: إني وهبت هذا الكتاب الْمُسَمَّى بالاعتصام لشيخنا وأستاذنا العالم العلامة سيدي محمد محمود، جعلنا الله وإياه من الفائزين في اليوم الموعود، كتبه فقير ربه محمد العربي زروق، في ١٩ شوال المبارك، سنة ١٣٠٣.

الحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده. ثم وقفه مالكه محمد محمود بن التلاميد التركزي في ١٩ شوال سنة ١٣٠٣ على عصبته بعده وقفاً مؤبَّداً، فمن بدَّله فإثمه عليه، وكتبه محمد محمود لطف الله به، في ١٩ شوال سنة ١٣٠٣».

وفي آخر النسخة ما نصه:

«انتهى القدر الذي وجد من هذا التأليف، ولم يكمله المؤلف رحمه الله تعالى، والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. تم نسخ الجزء الثاني من الاعتصام للإمام الشاطبي في ٢٥ المحرم الحرام، فاتح شهور سنة ١٢٩٥، جعله الله مباركاً علينا وعلى المسلمين أجمعين، على يد كاتبه العبد الفقير الذليل المعترف بالذنب والتقصير: حسن بن محمد الشلبي (أو: الشبلي) الشريف الأمين (...) كان رحمه الله ورحم المسلمين أجمعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فهو حسبي ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً تسليماً كثيراً. انتهى».

وقد رمزنا لهذه النسخة بالرمز (خ).

النسخة الخامسة:

هي النسخة التونسية الأولى المحفوظة في دار الكتب الوطنية بتونس، تحت رقم (٥٤٤).

وتقع في ( ) صفحة.

في كل صفحة قرابة (٣٤) سطراً.

في كل سطر قرابة (١٤) كلمة.

الناسخ: علي الطوسي.

تاريخ النسخ: ١٢٨١هـ.

وقد جاء في آخر النسخة ما نصه: «انتهى القدر الذي وجد من هذا الكتاب، وهذا التأليف الجليل، رحمة الله على مؤلفه، ورضي عنه، على يد كاتبه: علي الطوسي، ختم الله له بخير في ١٠ من ثاني الجمادين عام ١٢٨١».

ولم يتم تصوير هذه النسخة بشكل يمكن معه الاستفادة منها؛ فقد جاء كثير من أوراقها سوداء لا تمكن قراءتها، وأولها أفضل بكثير من آخرها، بالإضافة إلى أنه ليس فيها فروق تستحق من يعتني بها، ولأننا لم نعثر على الجزء الأول من النسخة التونسية الآتية، فقد تم الاستفادة من هذه النسخة في تحقيق الأبواب الثلاثة الأولى، ورمز لها محقق القسم الأول بالرمز (ت)، وهو عين الرمز للنسخة التونسية التالية في باقي الكتاب.

النسخة السادسة:

النسخة التونسية الثانية المحفوظة في دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم (٤٩٦) وتقع في جزئين، الجزء الأول مفقود حتى لدى الناسخ؛ كما يتضح من بدايتها والفهرس الذي ذكر في أولها، وأما الجزء الثاني فهو الذي اعتمدناه في هذا التحقيق، ويقع في ٣١٦ صفحة، ويبدأ بالباب السابع، إلى آخر ما وجد من الكتاب.

وعدد الأسطر في كل صفحة: ٢٢ سطراً.

وفي كل سطر: ٧ إلى ١٢ كلمة تقريباً.

ناسخها: عبده الحاج حموده بوس.

تاريخ النسخ: ١٢٨٤هـ.

وخطها مغربي يصاحبه الشكل لبعض الكلمات.

وفي بدايتها ما نصُّه: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي المصطفى الأكرم الكريم، وعلى آله وصحبه وسلم»، ثم تعريف موجز بالكتاب وصاحبه وثناء عليهما، ثم فهرس لمحتويات هذا الجزء الذي وجد من الكتاب، ثم في صفحة الغلاف ما نصُّه: «هذا النصف الثاني من كتاب الاعتصام»، ثم في بداية النسخة ما نصُّه: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم. قال العلامة النحرير، ناصر السنة، ولسان الدين، النظار المحقق، الشيخ أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله تعالى آمين».

وجاء في آخرها ما نصه:

«انتهى القدر الذي وجد من هذا التأليف، ولم يكمله المؤلف رحمه الله تعالى، ووافق الفراغ من نسخ هذا المقدار الموجود على يد كاتبه الفقير إلى ربه المحسن عبده الحاج حموده بوس، كان الله له، وختم بالحسنى عمله، وبلغه فيما يرجوه من ربه أمله. آمين.

بحمد الله وتوفيقه وحسن عونه صبيحة يوم الجمعة رابع شهر ذي الحجة الحرام كمال عام ١٢٨٤ أربع وثمانين ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله بكرة وعشية، ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين، وعن التابعين وتابع التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، آمين آمين آمين».

وبالهامش تصحيحات وفروق تدل على أنها قوبلت على نسخة أخرى، ولكن يكثر فيها السقط والبياض، بحيث يصل السقط فيها أحياناً قرابة الصفحتين، وأما البياض فهو كثير يصل أحياناً إلى سطرين، وقد استفدنا منها في تحقيق الباب السابع، إلى آخر الكتاب، ورمزنا لها بالرمز (ت).

نماذج للمخطوطات

صورة غلاف النسخة المغربية الأولى المرموز لها بـ(ر)

الورقة الأولى من نسخة (ر)

نهاية الكتاب في نسخة (ر)

الورقة الأخيرة من نسخة (ر)

ثلاثيات الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة المحدث
النافذ الراوية الأستاذ النحوي [illegible] البليغ
[illegible] الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه





صورة غلاف النسخة المغربية الثانية المرموز لها بالرمز (غ)

الورقة الأولى من نسخة (غ)

الورقة الأخيرة من نسخة (غ)

عدد ٥٧ [illegible]

[illegible]

هذا كتاب الاعتصام في ذم البدع
للإمام أبي إسحاق الشاطبي
[illegible]
[illegible]

١٢٤٨

ملك الهمام الفاضل الشيخ سيدي محمد [illegible]
المالكي مذهبا غفر الله له ولمشايخه
ولوالديه والمسلمين
آمين

[illegible]

صورة غلاف النسخة المدنية المرموز لها بالرمز (م)

الحمد لله هذا الكتاب وقفه [illegible] وحبسه [illegible] العزيزي
الوزير [illegible] خزانته بالمدينة المنورة على من [illegible] حسب
البيان بالحجة المحررة بغرة رجب سنة ١٣٢٠



الورقة التي بعد الغلاف من نسخة (م)

أول النسخة (م)، وفيها تعريف بالكتاب ومؤلفه وبداية فهرسته

مع اهل الاندلس اتباع ٥ بعض المتصوفة لما وقع لشيخ لهم يقتضي بالاحوال =
الجارية عليهم وفيما الكلام على زلة العالم اتباع ٦ طايفة من المجودين بازمان له
لبعض شيوخهم في الباء الرخوة ومخالفتهم لاية العربية انها شديدة الا في لغة
في دولة اتباع ٧ بعض الناس في زمنه لما جرى به العمل عندهم بالتزام الدعاء
بهيئة الاجتماع اثر الصلوات اتباع ٨ بعضهم لكلامي ما ينقل ان اختلاف
العلماء رحمة فاتبعوا المسايل بما يوافق غرضه وان خالف المشهور اتخاذ
الاحبار والرهبان اربابا اتباع ٩ اهل الحسن والقبح للعقل واتبع ذلك
فوايد حسنة تدور على ان المعتبر الحق دون الرجال ثم ذكر فصلا في ان الحق
لا يعرف الا بالرجال ابتداء ولم يتم الكلام عليه فيما نسخ منه من هذا الكتاب
وبه تمت التراجم والمهم من المسايل
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى
اله واصحابه وازواجه وذريته
واهل بيته وعشيرته
والملايكة الذي ولي
به وسلم
تسليما
تم

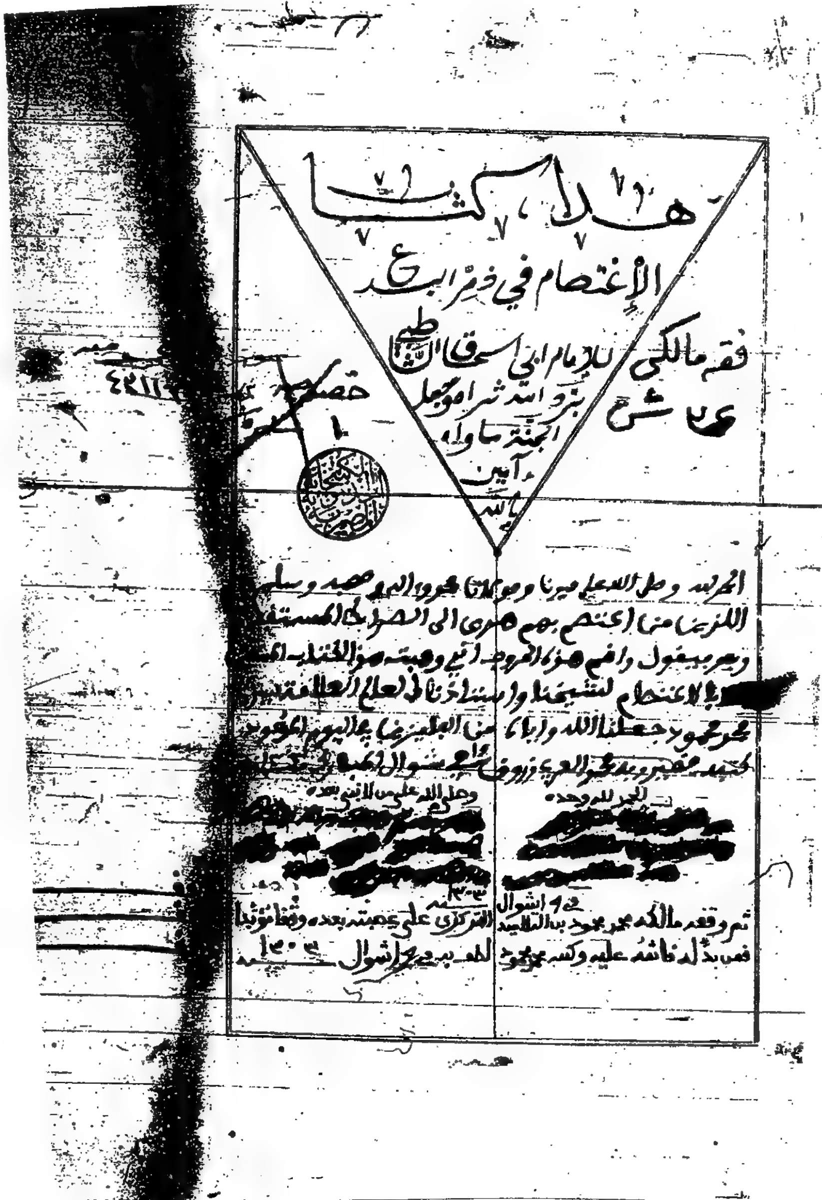
نهاية فهرسة الكتاب الواقعة في بداية النسخة (م)

بداية الكتاب في النسخة (م)

لقوله فإذا عزمت فتوكل على الله فإذا عزم الرسول لم يكن لبشر التقدم على الله
ورسوله وشاور النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه يوم أحد في المقام والخروج
فرأوا له الخروج فلما لبس لأمته قالوا أقم فلم يمل إليهم بعد العزم وقال لا ينبغي
لنبي يلبس لأمته فيضعها حتى يحكم الله وشاور عليا وأسامة فيما رمى به
أهل الإفك عائشة فسمع منهما حتى نزل القرآن فجلد الرامين ولم يلتفت
إلى تنازعهم ولكن حكم بما أمره الله وكانت الأئمة بعد النبي صلى الله
عليه وسلم يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا
بأسهلها فإذا وضح في الكتاب والسنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبي
صلى الله عليه وسلم ورأى أبو بكر قتال من منع الزكاة فقال عمر كيف تقاتل
وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا
لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا
بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر والله لأقاتلن من فرق بين ما جمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تابعه بعد عمر فلم يلتفت أبو بكر إلى مشورة
إذ كان عنده حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذين فرقوا بين
الصلاة والزكاة وأرادوا تبديل الدين وأحكامه وقال النبي صلى الله عليه
وسلم من بدل دينه فاقتلوه وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولا كانوا
أو شبانا وكان وقافا عند كتاب الله هذا جملة ما قال في جملة تلك
الترجمة مما يليق بهذا الموضع مما يدل على أن الصحابة رضي الله عنهم لم
يأخذوا أقوال الرجال في طريق الحق إلا من حيث هم وسائل للتوصل
إلى شرع الله لا من حيث هم أصحاب رتب أو كذا أو كذا وهو ما تقدم وذكر
ابن مزين عن عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك أنه قال ليس كل
ما قال رجل قولا وإن كان له فضل يتبع عليه لقول الله عز وجل الذين
يستمعون القول فيتبعون أحسنه فصل إذا ثبت أن الحق هو
المعتبر دون الرجال فالحق أيضا لا يعرف دون وسائطهم بل بهم يتوصل
إليه وهم الأدلة على طريقه



نهاية الكتاب في النسخة (م)


هذا كتاب
الاعتصام في ذم البدع
للإمام أبي إسحاق الشاطبي
فقه مالكي

صورة غلاف النسخة المصرية المرموز لها بالرمز (خ)
وهي التي اعتمدها رشيد رضا في طبعته

بداية النسخة المصرية (خ)

لم ينقل إلينا أنه [illegible] من رسائل [illegible] أحد أن [illegible] أصحاب رسول الله [illegible] وذكر ابن وهب عن عيسى بن [illegible] الناس [illegible] أنه قال ليس [illegible] قال رجل [illegible] أن كان [illegible] يتبع عليه [illegible] الله [illegible] يستمعون القول فيتبعون أحسنه

فصل إذا ثبت أن الحق

هو المعتبر دون الرجال فالحق أيضاً لا يعرف دون وسائطهم بل بهم يتوصل إليه وهم الأدلاء على طريقه

انتهى القدر الذي وجد من هذا التأليف

ولم يكمله المؤلف رحمه الله تعالى

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً. تم نسخ الجزء الثاني من الاعتصام للإمام الشاطبي [illegible] في شهر [illegible] سنة [illegible] جعله الله مباركاً علينا وعلى المسلمين أجمعين [illegible] الفقير [illegible] بذنبه [illegible] كان رحمه الله ورحم المسلمين أجمعين [illegible]

[illegible]

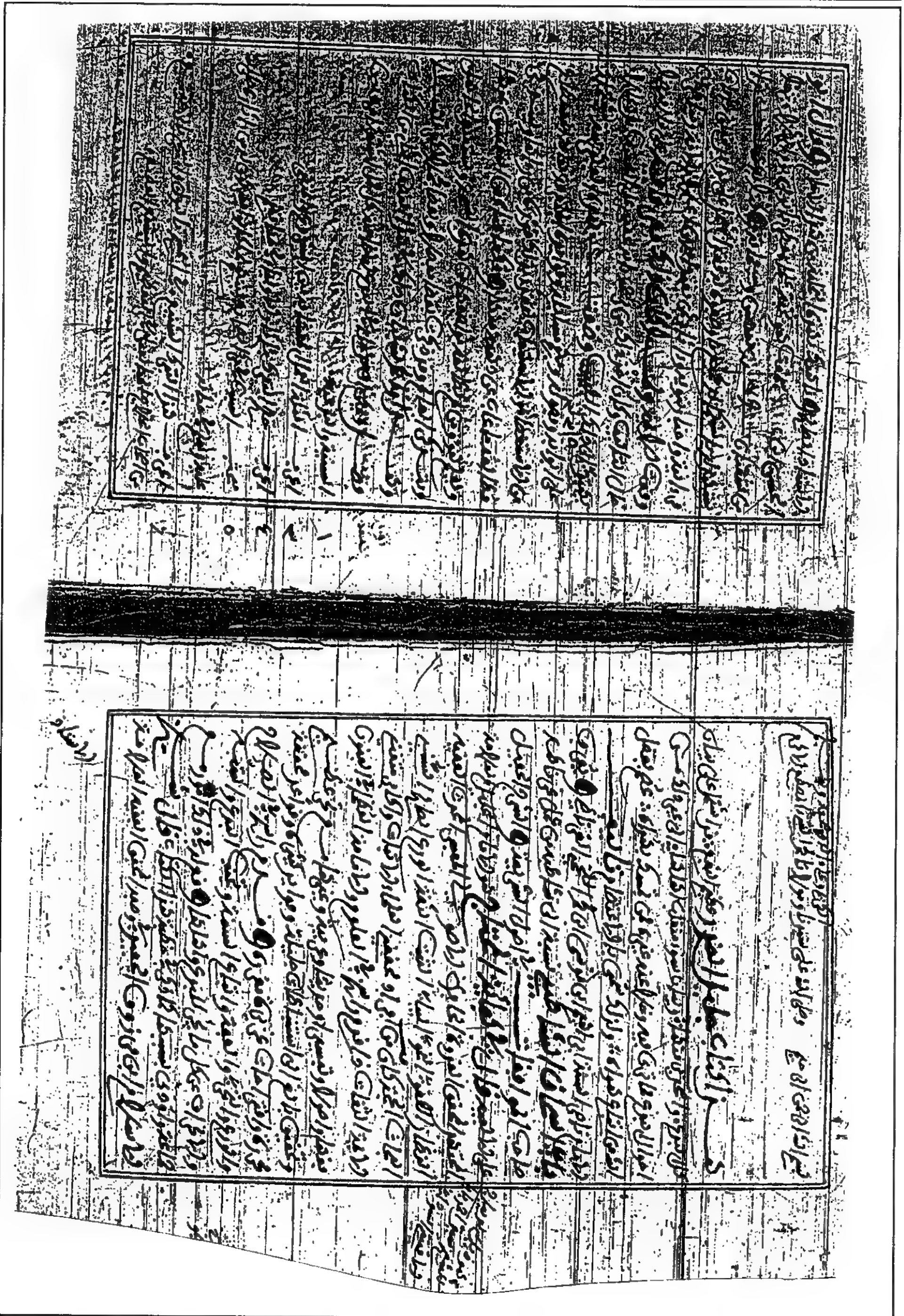
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة التونسية الأولى المرموز لها بـ (ت)
وهي المعتمدة في أول الكتاب في الأبواب الثلاثة الأولى

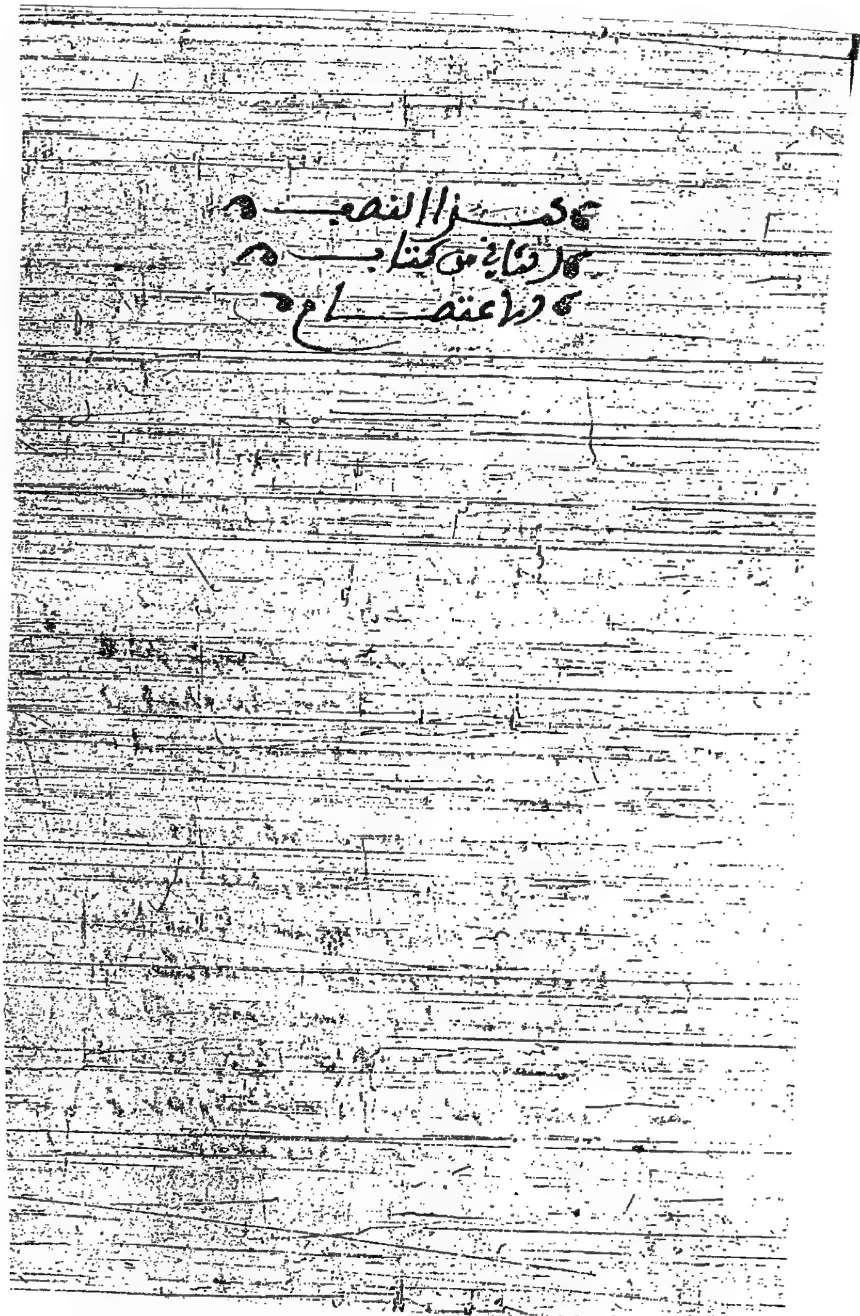
[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة للمخطوطة التونسية الأولى (ت)



صورة بداية الموجود (وهي النصف الثاني) من النسخة التونسية الثانية المرموز لها بالرمز (ت)، والمعتمدة في الباب السابع وما بعده إلى نهاية الكتاب وفيها تعريف بالكتاب ومؤلفه وفهرس لمحتويات هذا القسم

نهاية الفهرس في بداية النسخة التونسية الثانية (ت)



غلاف بداية النصف الثاني من النسخة التونسية الثانية (ت)

بداية النصف الثاني (وهو الموجود) من النسخة التونسية الثانية (ت)

نهاية الكتاب في النسخة التونسية الثانية (ت)

بلغ ما توصل إليه وتم ... على ما يقتضيه ... من المفرد الذي وجد
من هذا التأليف ولم يكمله المؤلف رحمه الله تعالى وأتم الفراغ من نسخ هذا
المفرد الموجود على يد كاتبه الفقير إلى ربه المحسن عبده الحاج محمد
بوسى كان الله له وختم بالحسنى عمله وبلغه فيما يرجوه من ربه أمله بمن
الله وتوفيقه وحسن عونه صبيحة يوم الجمعة رابع شهر ذي
الحجة الحرام كمال عام ١٢٨٤ عام أربع وثمانين ومائتين
وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة
وأزكى التحية والبركة والصلاة والسلام على
رسول الله بكرة وعشيا
ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين
وعن التابعين وتابع التابعين لهم بإحسان
إلى يوم الدين وآخر دعوانا أن الحمد لله
رب العالمين آمين آمين



نهاية النسخة التونسية الثانية (ت)

القسم الثاني

النص المحقق

الاعتصام

الطبعة الأولى

محرم ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - شارع الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - حي الفلاح - مقابل جامعة الإمام - تلفاكس: ٢٧٤٢٨٥٥ - جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ - الخبر - ت: ٨٩٩٩٣٥٦ - فاكس: ٨٩٩٩٣٥٧ - بيروت - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com